التنمية الإقتصادية في سياق أنماط التغير البنيوي

الدكتور أحمد إبريهي علي

01 اب 2026

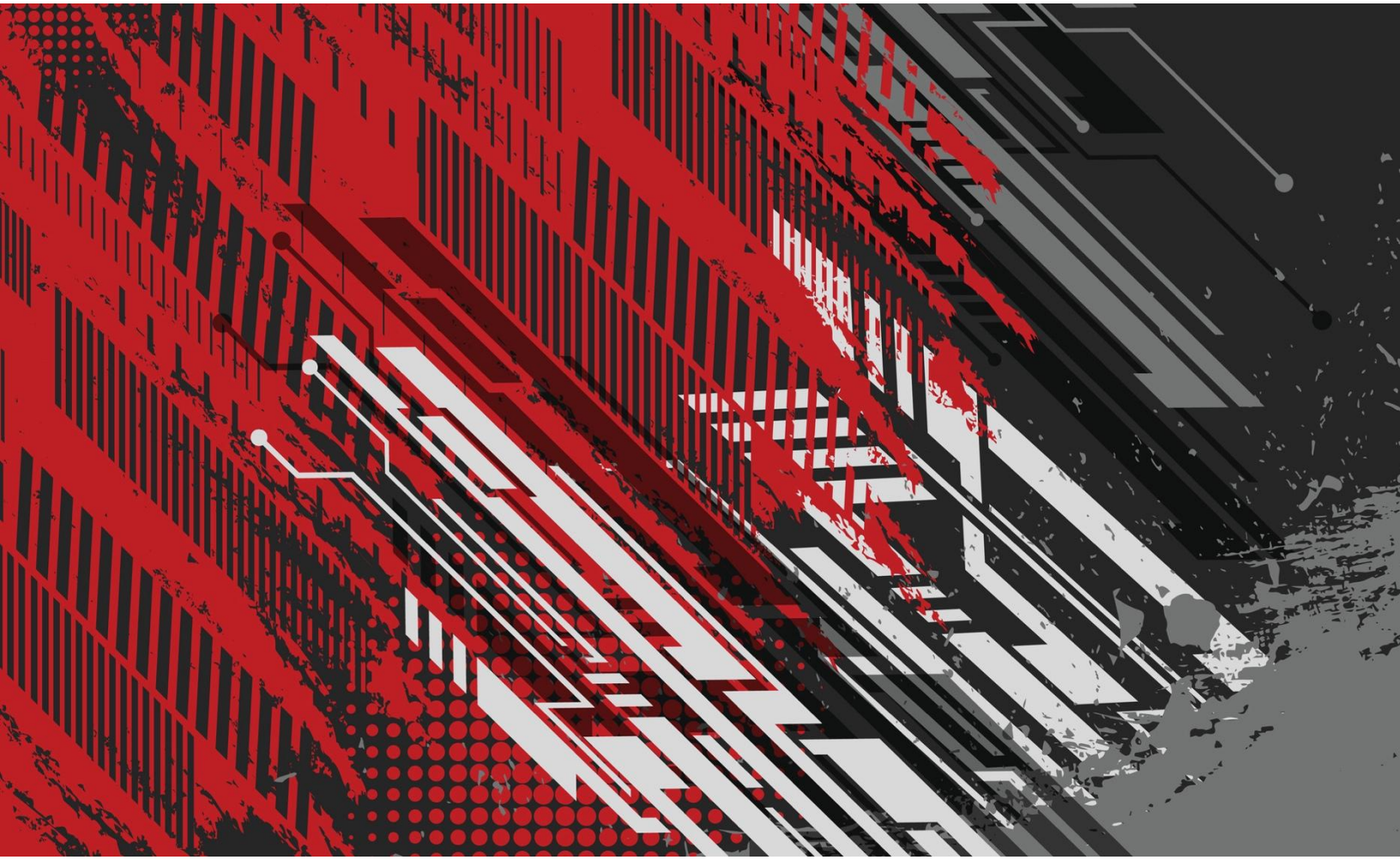

حقوق النشر محفوظة © 2026| iraqieconomists.net| info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠+| منذ عام ٢٠٠٩

التنمية الإقتصادية في سياق أنماط التغير البنيوي

Economic Development
within the Context of patterns of Structural Changes

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

Abstract

Economic development is a multidimensional process involving deep, long-term structural changes to foster Economic Growth, reduce poverty, and broadly improve the human condition and quality of life, as evidenced by the economic history of advanced economies and cross-sectional analyses of global trends.

This structural transformation shifts an economy from traditional, low-productivity activities toward higher-productivity sectors. Because public finance functions to provide infrastructure and public services, it logically evolves in tandem with these structural shifts.

However, a massive influx of oil rents—as an external revenue source independent of domestic development—skews economic structures by triggering the Dutch Disease and the resource curse. This influx renders domestic non-oil goods globally uncompetitive, shrinking non-oil sectors and creating widespread disguised unemployment within the government sector. The economic mechanisms driving these distortions include the spending effect, which inflates the demand for and price of non-tradable goods (primarily services) beyond levels compatible with the country's development stage.

Concurrently, cheap imports financed by foreign exchange reserves make domestic agricultural and manufacturing exports uncompetitive internationally, while investment is disproportionately diverted to non-tradable activities.

This study analyzes global structural trends and examines the Iraqi economy within this framework. By reviewing the developmental trajectories of China and South Korea—countries at similar or lower developmental stages than Iraq in the 1960s—this paper seeks to reintegrate public finance into its broader economic context. Ultimately, the study demonstrates that the government budget will inevitably reach a dead end unless it is bound to a comprehensive macroeconomic framework and the strategic requirements of economic development.

أوجدت الثورة الصناعية إمكانات جديدة لزيادة إنتاجية العمل والإرتقاء بمستوى المعيشة على نحو لم يكن يتصوره البشر من قبل، بريطانيا ودول اللحاق الأول قي غرب أوربا وشمال أمريكا تجاوزت بقية العالم في القرن التاسع عشر بفارق كبير. وكان المتوقع ان تتقلص الفجوة في القرن العشرين لإنتشار التكنولوجيا ووسائل النقل والإتصال الجديدة، لكن فجوة الإنتاجية والدخل إتسعت رغم إستجابة العالم النامي وتقبله للحداثة الغربية.

حققت الكثير من الدول النامية معدلات نمو مرتفعة في متوسط الناتج للفرد ، لكن مع ذلك إتسعت فجوة الدخل بين أغلبها والدول المتقدمة عدا إستثناءات معروفة لدول كانت متوسطة الدخل إنتقلت إلى فئة الدول عالية الدخل. ويساعد الحساب في الكشف عن صعوبة اللحاق، فلو كان متوسط الناتج للفرد 2000 دولار وينمو بمعدل 6% سنويا ستكون الزيادة 120 دولار في السنة، بينما في دولة متقدمة متوسط الدخل للفرد فيها 50000 دولار ينمو بنسبة 1% سيزداد بمقدار 500 دولار وهكذا تتسع الفجوة ويصعب اللحاق. العملية تحتاج زخم تنموي عالي ويدام لمدة طويلة. ومع ذلك قدمت شرق آسيا تجربة من نوع مختلف إذ امكن هناك إنجاز التصنيع وإنتقلت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة إلى فئة الدول المتقدمة ، وقبل ذلك تمكنت اليابان من تقديم نموذج داحض للمركزية الأوربية والصين فيما بعد صارت أكبر قوة صناعية وتجارية في العالم رغم كونها لم تزل ضمن مصنف الدول الناهضة.

ومن دراسة تاريخ التطور الإقتصادي منذ مطلع القرن التاسع عشر في الغرب والعالم، والمقارنة ما بين إقتصاد الدول والمناطق بمستويات مختلفة من التطور، إتضحت سلوكيات مستقرة من الحركة والتغير تنتظم مكونات الإقتصاد في علاقاتها مع الكل وما بينها خلف كثرة الوقائع ومظاهر الإختلاف. الإنسان بطبيعته يبحث عن النظام في هذا العالم توطئة لتعزيز إحساسه بالمعنى، وعبرت المعرفة عن هذا الدافع الأصيل في الكشف عن حقائق كبرى وعلاقات سببية وإرتباطات مستقرة في الطبيعة والمجتمع.

عندما تفكر في زراعة محاصيل الحبوب او صناعة النسيج ... او التشييد او اي نشاط إنتاجي، تعرف أن هذه جميعها تشترك بكم محدود من موارد الأرض والمياه والعمل والطاقة والبنى التحتية والعملة الأجنبية ... وغيرها، فلابد من آلية تتكفل توزيع عناصر الإنتاج بين الأنشطة المتنافسة، والتي تتكامل في الإفصاح عن التشكيلية النمطية من المنتجات المناسبة لتلك اللحظة من مرحلة التطور.

والمحكومة بالإمكانية الإقتصادية الكلية وتراتبية إحتياجات البشر المتدرجة من الضروري للبقاء إلى المطلوبة للحياة الطيبة ... ثم الإضافيات الثانوية القابلة للتأجيل او حتى الإستغناء عنها.

إنتاجية العمل تتغير دالة بوسائل الإنتاج للعامل وما أُحرز من تقدم تكنولوجي وتنظيمي، الذي يشتغل بمحراث المحرك الحديث يُنتج أكثر من ذلك الذي يعالج الأرض بالمحراث الخشبي، والحديدة، الذي تجره الحيوانات، وهذا أكثر من سلفه قبل المحراث الخشبي.

وعلى فرض إنتاجية العمل 1000 من وحدات قياس معتمدة، ويشتغل 35 % من السكان فإن متوسط الناتج للفرد سيكون 350. وعلى سبيل التبسيط نُثبّت نسبة المشتغلين ليكون معدل نمو متوسط الناتج للفرد مساوياً لمعدل نمو إنتاجية العمل، ولهذا يُتخذ متوسط الناتج للفرد دليلاً للتعرف على التغيرات النمطية في الإقتصاد. دون الوعي الفعال لتلك الحقائق الصلبة فإن الريع النفطي يفصم العلاقة بين مرحلة تطور الإقتصاد، والقدرة الإنتاجية للمجتمع، والإستهلاك العام والخاص، ويفسح المجال للإبتعاد عن الأنماط الراسخة للتطور الإقتصادي. ومن أبرز مظاهر هذا التأثير الإنحسار الإنتاجي السلعي، وعجز الإقتصاد عن توليد فرص عمل منتجة تناسب التنوع في القدرات البشرية وتطلعات المجتمع المعاصر.

العامل الفاعل في إقتصاد عالم اليوم وحضارته كلها يعود إلى التصنيع الذي بدأ غرب أوربا، وكان التصنيع مرادفاً للتنمية الإقتصادية عندما ظهرت ادبياتها بعد الحرب العالمية الثانية. تنسب أفكار التغير البنيوي إلى الإقتصادي سيمون كوزنتز عام 1955 في بحث عنوانه " النمو الإقتصادي وتفاوت الدخل". وطور المفهوم عام 1966 عندما عرّف المعدلات العالية للتحولات البنيوية بدلالة حركة الموارد من الزراعة إلى القطاعات الحديثة مع توسع حجم المنشأة الإنتاجية.

شنري وتايلور في دراستهم عام 1968 صنّفوا الأنشطة الإنتاجية للإقتصاد الوطني في ثلاثة مكونات : القطاع الأولي ويشمل الزراعة والإستخراج؛ والصناعة وتضم الصناعة التحويلية والتشييد وبقية الأنشطة السلعية إن وجدت؛ ثم الخدمات لبقية الإقتصاد. وايضاً وضعوا الدول قي ثلاث مجموعات: كبيرة؛ وصغيرة صناعية؛ وصغيرة مرتكزها القطاع الأولي. والمتغيرات التفسيرية : متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد؛ السكان؛ حصة تكوين رأس المال الثابت من الناتج القومي الإجمالي؛ حصة صادرات السلع الأولية من الناتج؛ وحصة صادرات سلع الصناعة التحويلية من الناتج. والمتغير التابع حصة القطاع من الناتج القومي الإجمالي. الدوال لوغاريتمية، وجعلوا لوغاريتم متوسط الناتج القومي للفرد مربعا. والبيانات كانت من 54 دولة للسنوات 1950 - 1963 لتقدير دوال الصناعة والخدمات؛ و48 دولة لتقدير دالة القطاع الأولي.

ومنذ منتصف سبعينات القرن الماضي تكاثرت الدراسات التي تتبنى مقاربة التنمية الإقتصادية بانماط التغير البنيوي. ونذكر الأثر البارز لدراسات رعاها في وقتها البنك الدولي.

وإستخدمتُ معادلاتهم لإكتشاف مدى إنحراف بنية الإنتاج في العراق، كما كانت في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، عن النمط المرجعي الذي كشفت عنه بيانات الأمد البعيد لمسارات التطور الإقتصادي للدول المتقدمة وبيانات المقارنة بين الدول لمستويات متفاوتة في التطور الإقتصادي. وإتضحت كمياً مديات التشوه البنيوي نتيجة الريع النفطي ونمط التصرف به. وفي عام 1983 أكملتُ دراسة موسعة " نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق " وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ، 1983. وأضفت في تلك الدراسة تحليلاً موسعاً للمستخدم - المنتج الذي أعد بياناته الدكتور طاهر كنعان، من قبل، وكانت حاسبة الدائرة الإقتصادية قد سهّلت التحليل الذي لم أتصوره ممكنا بدونها.

وكررتُ المحاولات في عام 1987. وفي عام 2003 إستندت إليه لإعداد تصور لمسار ممكن لتنمية إقتصاد العراق حتى عام 2030 عبر محاكاة تجربة كوريا الجنوبية وجاءت النتائج مقنعة ومتسقة. وكانت دراسة " نمو الإقتصاد العراقي حتى عام 2040 : سيناريو المسار الرئيسي عام 2018 آخر محاولة بيّنت عندي إمكانية التحول بموجب الفرضيات التي إعتمدتها. وأظهرت الحسابات لنهاية المسار، بوضوح تكوين صناعة بحجم نسبي ملائم وتنويع للصادرات وإضافة تكاد تقترب من حجم المورد النفطي، وتمويل ضريبي للإنفاق العام. ويتضمن التصور مشاريع إستثمارية نمطية بمعدلات عائد داخلي، قبل الضريبة وبعدها، تنسجم مع أهداف النمو. وايضاً التشغيل التام للقوى العاملة بمستويات أجور مناسبة. لكن السيناريو يتطلب مستويات من النشاط الإستثماري تقارب تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وكوريا الجنوبية بين عامي 1961 ونهاية القرن العشرين، ولكنها دون التكاليف الإستثمارية للصين.

هذه الورقة ليست دراسة أخرى لتقديم تصور كمي لتنمية إقتصاد العراق بل متابعة سريعة لأنماط منتقاة قد تساعد في الحوار الذي لا بد وأن يدور الآن حول مسار المستقبل. التنمية الإقتصادية عملية متعددة الأوجه وإنْ ينصرف المفهوم إلى الدول النامية لكن تغير ظروف الدول المتقدمة مثل ركود النمو، تفاوت المناطق داخل الدولة، وتعميق فجوات الدخل ما بين مواطني الدولة في العالم المتقدم جعلت إطروحات التنمية الإقتصادية ذات صلة ودلالة لما يجري في كل العالم بغض النظر عن مرحلة التطور. وذلك على العكس من المواقف الأكاديمية التي أصبحت شائعة في العقود الأخيرة وفحواها أن أدبيات التنمية الإقتصادية عوّضها علم الإقتصاد الرئيسي وادواته صالحة وذات مصداقية للدول النامية كما المتقدمة.

دراسات التنمية الإقتصادية حفرت عميقاً في جذور المشكلات ونواقص الآليات ولا تكتمل المعرفة دونها. لكن تجربة البحث تفيد أيضاً أن الادبيات الدارجة كانت تنقصها العمومية، وقد أسهمت اطروحات انماط التغير البنيوي ودراسات المقارنة والأبحاث الشاملة لإقتصاد العالم في الإقتراب كثيراً من نظرية عامة.

وقد حاول الباحث نحو هذا الإتجاه في دراسة "ملامح نمو الاقتصاد في العالم ولحاق الدول الناهضة" عام 2021 المنشورة من شبكة الإقتصاديين العراقيين.

من تاريخ التنظير للتنمية الإقتصادية

بعد إنهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1806 على أثر حرب نابليون تشكلت في المانيا 39 مملكة شبه مستقلة تنافست للهيمنة على النطاق الألماني، ما أدى إلى بلبلة سياسية وتجزئة الفضاء الإقتصادي بالحواجز التجارية ومن نتائجه الركود. خلال هذه المدة ظهر فريدريك لِيست الذي بدأ المدرسة التاريخية في الإقتصاد وأراد تكوين وحدة كمركية لألمانيا كلها تحققت عام 1834 للتخلص من آثار التجزئة. فردريك لِيست أنشأ النظرية الوطنية للتنمية الإقتصادية. حثَّ فردريك لِيسْت على التجارة الحرة للسلع المحلية وزيادة الرسوم الكمركية على المستوردات، ويرى ان عبء التعرفة الكمركية على المستهلك إستثمار في مستقبل المانيا. ولهذا نراه مؤسساً للتنظير التنموي الذي يعتني بالمستقبل وهو حاضر الأجيال القادمة والتنمية الإقتصادية من أفضل ما يورثه الآباء للابناء. لِيسْت مع كارل ثيودور وكارل روتك انجزا أنسكلوبيديا العلوم السياسية التي دافعت عن الليبرالية المؤسسية ويروْن الليبرالية لا تنفصل عن الوطنية. وفي نظر البعض مهّد لِيستً لجون ماينرد كينز بصفة الأخير منظراً لإقتصاد يخضع لقواعد تنظيمية.

من جهة اخرى أجج الغزو النابليوني المشاعر الوطنية الألمانية والكفاح لتكوين دولة موحدة لكن الحكومات المتعادية عاندت الإتحاد مع بعضها. من هنا جاءت الوحدة الكمركية خطوة مهمة فبعد إقامتها رغبت الحكومات في الوحدة السياسية التي تأخرت حتى عام 1870 بعد حرب المانيا على فرنسا بقيادة بروسيا وأُعلِنت الوحدة من باريس المحتلة آنذاك. إتخذ فردريك لِيسْت موقفاً نقدياً من المدرسة الكلاسيكية البريطانية خاصة آدم سمث رافضاً دعوته إلى تجارة حرة دون تدخل الدولة لإحراز التنمية الإقتصادية.

وترى المدرسة التاريخية الألمانية بأن تطبيق مبادئ المدرسة الكلاسيكية البريطانية يصطدم بما تفترضه من تقاليد إجتماعية لا تنسجم مع الشروط التاريخية لألمانيا. ولأن المبادئ الضرورية للإدارة الفعالة للإقتصاد الوطني ينبغي أولاً أن تتأسس السياسات الإقتصادية على الثقافة الوطنية التاريخية.

وبتلك الطريقة تتمكن الحكومات من الإرتقاء بمستويات العيش للمجتمع المعني. ومن أهم مواقفها النقدية للمدرسة الكلاسيكية ان الأخيرة ترى قوانين الإقتصاد متماثلة في جميع الدول والسياسات الإقتصادية تُشتق من تلك القوانين العامة ولها إمكانية كونية للتطبيق، بينما ترى المدرسة الألمانية أن تلك النظرية تقوم على فرضية أن النظام الإقتصادي ثابت وحيد في كل العالم وهو تصور غير واقعي قي نظرها.

إهتمت المدرسة التاريخية الألمانية بتوزيع الدخل وأن تحسين معيشة العمال يعزز ولاءهم للحكومة الوطنية، وإستبعاد النتائج السلبية لليبرالية الإقتصادية من خلال الدور الحكومي. ولأن المانيا قبل إتمام اللحاق كانت متخلفة عن بريطانيا أكدت المدرسة التاريخية على الحكومة دعم الصناعات الألمانية. وقد أقامت المانيا اول تجربة لدولة الرفاه في القرن التاسع عشر والمستشار بسمارك تبناها ووصفها بأنها واجب مسيحي. وفي هذا السياق قدمت الدولة الألمانية ضمانات ضد المرض والحوادث والشيخوخة والبطالة وتلك إنجازات ريادية على طريق العدالة الإجتماعية.

الذي له علاقة بموضوع بحثنا من افكار المدرسة الألمانية مبدأ التغير والتحول وتعاقب المراحل وإشتراطات مستوى التطور، والبيئة الإجتماعية والثقافية والمؤسسات التي تنبثق عنها مختلفة من مجتمع لآخر. ويشهد التاريخ ان المانيا كررت خصائص الإقتصاد في بريطانيا وكذلك الولايات المتحدة التي باشرت اللحاق بالتزامن مع المانيا. والتماثل في انماط التغير البنيوي مثبت، بتعبير آخر يمكن تكوين نفس الإقتصاد في مجتمعات مختلفة بمؤسسية تختلف عن بريطانيا وليس إقتصاداً مختلفاً لكل مجتمع. وكانت المدرسة التاريخية محقة فما كان لألمانيا ان تبلغ ما وصلت إليه بداية القرن العشرين لو التزمت مُثُل المدرسة الكلاسيكية البريطانية.

يُعد جوزيف شومبيتر المتوفى عام 1950 ، في نظر كثيرين، مؤسس نظرية التنمية الإقتصادية، وقد ظهرت في ثنايا نقده للتنظير الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والذي يعتمد في صميمه على فكرة التوازن العام. وقد بين في كتابه عام 1911 أن تلك النظريات لا يمكنها تفسير التطور الإقتصادي. علم الإقتصاد التقليدي قي نظره يفترض إقتصاداً تنافسياً يُعرّف بدفق دائري من السلع والنقود وعناصر الإنتاج حيث لا تمييز بين سعر الفائدة والربح وبالفعل الى اليوم يعبر عن الربح بسعر الفائدة في النماذج النيوكلاسيكية. وبذا لا تميز تلك النماذج بين العائد على الإختراع والمبادرة الريادية ومكافأة إستخدام سلع رأس المال التي تؤلف الرصيد الرأسمالي. في هذا النظام النظري لا توجد فسحة للإبتكار والإختراع وإقامة الجديد من وحدات الإنتاج والمنتجات، لأن الدخل المولد داخل النظام يوزع بين أجور العمال وفوائد الرأسماليين. وبدون اختراع وابتكار وإستحداث تستقر الإقتصادات إلى الأبد عند وضع الثبات.

ولكي تحدث التنمية الإقتصادية لا بد من كسر الدفق الدائري من الداخل، عندما تستعار هذه الفكرة إلى نطاق اوسع، فإن التغير والتحول يعتمدان على الخرق البنيوي الذي يقلق الوضع القائم ليمزق القيود التي كبّلته. عملية إنتاجية جديدة او سلع لم تكن معروفة من قبل تُقحَم في الوضع القائم ولأن شومبيتر يتحدث ضمن نظام الإقتصاد المعروف في الغرب آنذاك يَفهم ان المنظم الريادي هو الذي يُدخل الإبتكار إلى النظام. وفي هذه الحالة يصبح الربح هو العائد على إدخال ناجح للإبتكار.

وعندما يوضع الإبتكار في نطاق الإنتاج فان مزايا إحتكارية مؤقتة قد وجدت تسمح للمنظم بإستلام دخل اعلى من الإعتيادي لمكافأة البحث والتطوير وتغطية تكاليفه.

لقد شكك كينز في قدرة آليات السوق التلقائية ضمان التوظيف الكامل للعمل والطاقة الإنتاجية، وبهذا صارت للدولة وظيفة التدخل لكسر الإنسجام المزمن للإقتصاد عند مستويات تشغيل منخفضة، دون نزوع السوق لمغادرتها، وما لم يحرك الوضع القائم بطلب إضافي للإتجاه نحو التشغيل الكامل قد ينهار الإقتصاد إلى كساد . يأتي توازن التشغيل الناقص من عدم كفاية الطلب الكلي على السلع والخدمات لإستيعاب الطاقة الإنتاجية بسبب ضعف حوافز المنظمين للإستثمار. وهكذا ركز كينز على الجزء الإستثماري من الطلب بصفته عنصراً حاسما في حركة الإقتصاد بين التشغيل الناقص والتشغيل التام. لأن الإستثمار طلب مستقل ليس كالإستهلاك تابع للدخل.

السير رُوي هارود ومدرسة الكينزيين ما بعد كينز Post Keynesian ومنهم خاصة جوان روبنسون واللورد كالدور ومعهم كاليتسكي، اشتغلوا على النمو الإقتصادي وعلاقته بالإستثمار. ومن بين الأفكار ان قرار الإستثمار يعتمد على الفرق المتوقع بين الربح وسعر الفائدة، وهذا الفرق يعتمد بدوره على تغير الطلب الفعال ويعتمد هذا الأخير على الإستثمار وينطوي هذا التوصيف على شيء من عدم التحديد او الدوران ومعه لا يستقر الإقتصاد الذي يعتمد على السوق والمبادرة الخاصة . وفي أطروحة اخرى لمدرسة ما بعد الكينزية، خاصة جوان روبنسون، أن العائد على رأس المال نسبة منه بينما راس المال هو القيمة الحالية لعوائده المستقبلية وتلك القيمة تعتمد على عائد معدل خصم لها وهذا التوصيف عدم تحديد آخر، لأن مقام نسبة العائد وهو رأس المال يعتمد على البسط.

تلك جدالات نظرية مهمة في محلها، لكن قدر تعلق الأمر بالتنمية الإقتصادية فقد ساعد المنحى الكينزي على الإهتمام بالإستثمار والذي تعتمد عليه عملية التنمية الإقتصادية رغم ان تنظير كينز كان للأمد القصير لا يعتني بالآثار بعيدة الأمد له لكن الكينزيين ما بعد كينز لهم اسهامات في نمذجة النمو الإقتصادي صلتها واصحة بالتنمية الإقتصادية. كذلك مهدت الكينزية للسياسات الإقتصادية التي تؤكد دور الدولة. وتلك التوجهات جاءت بخلاف التقاليد الإنغلو سكسونية ربما سمح بها الكساد الكبير.

لقد اثر راؤول برَبيش على نطاق واسع في أدبيات التنمية الإقتصادية وخاصة من خلال نظرية التبعية والتي سميت فرضية بربيش – سنغر أواخر اربعينات القرن العشرين. ونشر دراسته حول " التنمية الإقتصادية في أمريكا اللاتينية ومشكلاتها الأساسية" عندما كان يشغل وظيفة السكرتير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية.

المفهوم الأساسي أن الدول النامية تُصدّر سلعاً اساسية بينما المتقدمة صادراتها صناعية، وتنخفض نسب أسعار السلع الأساسية إلى نظيرتها للمصنعة بمرور الزمن, وهذا يعني إضطرار الدول النامية لتصدير المزيد من المواد الأولية للحصول على نفس المقدار من المستوردات الصناعية. وهذه الالية تقود الى عدم تكافؤ نظامي وكوني. ومن دراسة بيانات الأسعار يتضح ان تلك الخاصية التي إسترعت إنتباه بربيش لم تعد موجودة، بل ترتفع اسعار صادرات المواد الخام بأعلى منها لسلع الصناعة التحويلية.

الدول المتقدمة مركز أُقتصاد العالم بحجمها الإقتصادي وسبقها التكنولوجي والمنتجات الجديدة التي تتضمن بطبيعة الحال مزايا إحتكارية، لكن هذه العلاقات لا يرقى تأثيرها إلى القول أن دول الغرب المتقدم تستنزف دول العالم الثالث فتزداد الأولى ثراءأ والثانية فقرا. التبعية التي تصورها بربيش وان كانت ركيزتها نسب التبادل التجاري، كانت تفهم ايضاً من جهة أن الطلب على المواد الأولية يعتمد على المنتجات النهائية في الغرب المتقدم، وبذا تبقى صادرات الدول النامية محكومة بحركة الإقتصاد المتقدم. والتبعية وفق هذا الفهم تتمثل في عدم امكانية الدولة النامية من إقامة نظام انتاجي مستقل. كتب بربيش آنذاك على خلفية أحداث الكساد الكبير، ثم السياسات الحمائية التي إعتمدتها الولايات المتحدة عام 1930 وتقييد حركة رؤوس الأموال نحو أمريكا اللاتينية.

وقدم برَبيش خطوطاً اساسية للتنمية الإقتصادية في امريكا اللاتينية، تصمم لرفع مستوى معيشة السكان عبر نمو الإنتاجية. وفي نظره، وهو محق، ان تلك الإستراتيجية لم تتحقق إن بقيت أمريكا اللاتينية مرتكزة حول إنتاج السلع الأساسية وتصديرها للمراكز الصناعية للدول المتقدمة، ولذا يصبح التصنيع ضروريا.

اخذ التنظير للتنمية الإقتصادية نهجاً مختلفاّ بعد الحرب العالمية الثانية إنطلاقاً من التساؤل حول أسباب تخلف أوربا الشرقية والسبيل إلى تنميتها. وتُعرّف التنمية الإقتصادية مع هذا التوجه بنمو متوسط الدخل للفرد، وتطور بنية الإقتصاد بدلالة المكونات القطاعية للإنتاج، ودرجة الإنفتاح في التجارة الخارجية ، وإلعناصر التي تسهم في إدامة النمو الإقتصادي مثل تكوين رأس المال البشري، والصحة والبنى التحتية ، وتوزيع الدخل. وفي كل الأحوال لا يمكن إغفال الخاصية الديناميكية للتنمية الإقتصادية، من جهة أن التغير عبر الزمن موضوعها. كما لا يمكن تجنب الإهتمام بالفقر وتوزيع الدخل في إقتصاد الدول النامية.

والعلم الإقتصادي للتنمية واسع يتحرى اسباب التخلف وفرص التطور، ويستفيد من الإقتصاد الكلي واقتصاد التجارة والعمل والبيئة والزراعة والإقتصاد الصناعي وغيرها. ويحاول الإجابة على تساؤلات مثل لماذا تلك الدول تقدمت واخرى بقيت محبوسة في مستويات متدنية من الإمكانات الإقتصادية. وقادت تلك التساؤلات إلى نظريات منها الدفعة القوية، والنمو المتوازن والنمو غير المتوازن، وفقر الحلقة المفرغة وغيرها.

نظرية الدفعة القوية تقترح أن الدول المتخلفة تنتظر برنامجاً إستثمارياً كبيراً منسقاً عبر قطاعات عدة لكسر حلقة الفقر وتحقيق النمو المستدام ذاتيا. وقد نشر هذه الفكرة بول روزنشتين – رودان عام 1943، بالقول أن الإستثمارات الصغيرة لا تؤدي إلى تنمية فهذه تتطلب جرعة قوية إبتداءاً كي يتحرك الإقتصاد. وإستندت الفكرة إلى ضرورة مغادرة فخ التوازن المنخفض. ومن مبررات الدفعة الإستثمارية القوية ان البنى التحتية لا تتجزأ وتجب إقامتها قبل الإستثمار الإنتاجي المباشر. وعدم كفاية الطلب فالقوة الشرائية لأجور عمال معمل معين لا تكفي لشراء منتجاته اي لا بد من توسيع السوق باقامة العديد من وحدات الإنتاج آنيا.

ولأن الإقتصادات النامية واطئة الإدخار من دخل منخفض، تساعد الدفعة القوية على رفع الدخل والإدخار معا. ومع نركْسه طوّر روزنشتين- رودان اطروحة النمو المتوازن مع نركسه، والتي تفترض ان حكومة اية دولة نامية تحتاج إستثمارات كبيرة في العديد من الصناعات في نفس الزمن. تلك العملية الإستثمارية، توسع حجم السوق وترفع الإنتاجية في العديد من الصناعات آنياً، وتقدم الحافز للقطاع الخاص كي يستثمر. يفضل نركسه النمو المتوازن في الزراعة والصناعة فالتوسع والتوازن ما بين القطاعات ضروري كي يقدم اي من تلك القطاعات سوقاً لمنتجات الآخر، ومواد اولية للنمو. ويرى نركْسه أن الحجم الصغير للسوق في البلد النامي يديم التخلف. وركّز نيركْسه على مستويات الإنتاجية والتي مع إرتفاعها يتوسع حجم السوق وتستمر هذه العملية لإيصال البلد النامي إلى مستوى الدول المتقدمة.

ينصرف مفهوم الحلقة المفرغة للفقر إلى توازن الإقتصاد النامي حول مستوى دخل الكفاف، فإن حصلت صدمة، إرتفاعاً او إنخفاضاً، سيعود بزيادة أو إنخفاض الولادات وهي فكرة ريكاردو لأجر الكفاف. أما الحلقة المفرغة من جهة العرض فلأن الرصيد الرأسمالي المنخفض لا يسمح إلا بدخل الكفاف، ومن هذا المستوى الواطئ للدخل يكون الإدخار متدني أيضاً وبذلك يتعذر توسيع رأس المال لأن الإستثمار يحتاج إدخار. جاءت اطروحات الدفعة القوية والنمو المتوازن لإخراج الإقتصاد من ذلك الوضع.

خالف البرت هيرشمان نظرية النمو المتوازن محتجاً بأن البلد النامي تنقصه الموارد ولا يتمكن من تنمية جميع القطاعات آنيا، ولذا عليه الإستثمار في صناعات قيادية كي يخلق توتراً يحفز الإستثمار الخاص وتستمر التنمية الإقتصادية عبر روابط العرض والطلب.

فكرة هيرشمان الرئيسة ان التنمية الإقتصادية سلسلة من عدم التوازن وليس إنتظار إقتصاد في تمام التوازن. ولفكرة هيرشمان هذه صلة واضحة بتفسير شومبيتر للنمو الإقتصادي والذي إنتقد نماذج التوازن التنافسي النيوكلاسيكية.

وعادة ما يشار إلى ورقة ارثر لويس عام 1954 " التنمية مع عرض غير محدود للعمل" وقدمت نموذجاً بقطاعين تقليدي وحديث. وعملية التنمية الإقتصادية تتمثل في إنتقال العمل الفائض من القطاع التقليدي إلى الحديث. وتستمر العملية لحين وصول متوسط إنتاجية العمل في القطاع الحديث إلى أجر الكفاف في القطاع التقليدي. فالنموذج يفترض تناقص الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير مثل ريكاردو والنيوكلاسيك، لكن الإنتقال يتواصل عند ارثر لويس بتحول دالة الإنتاج في القطاع الحديث، ويبقى عرض العمل غير محدود من القطاع التقليدي نتيجة النمو الطبيعي للسكان. العرض غير المحدود للعمل يعبر عنه بأن الانتاجية الحدية صفر في القطاع التقليدي طالما يوجد فائض لو وُظّف لا يزداد الإنتاج بشيء في ذلك القطاع المكتفي بعمل أقل من العرض المتاح.

تلك إشارة إلى محطات مختارة لها صلة بما صارت عليه النظرية الإقتصادية للنمو والتنمية الإقتصادية فيما بعد. في كتاب الباحث "الإقتصاد الكلي الحديث" عام 2024 ، الفصل السادس، دراسة شاملة لنظرية النمو الإفتصادي لجميع المدارس الرئيسة والمغايرة، ومقترح نموذج نمو للإقتصاد العراقي.

أنماط التغير البنيوي والتنمية الإقتصادية

تفهم التنمية الإقتصادية بأنها إعادة تخصيص، أو تغير التوزيع النسبي، للعمل ورأس المال والأرض والنشاط الإنتاجي عبر القطاعات وخاصة الزراعة والصناعة التحويلية وانشطة الخدمات. هكذا بدأت اطروحة التغير البنيوي للنظر في التحولات الكبرى بعيدة الأمد وهي المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي المعاصر وهو إمتداد مسار بدأته الثورة الصناعية. تلك التحولات تؤدي إلى فارق نوعي عن نقطة الإبتداء في الإقتصاد والمجتمع والسياسة.

والإقتصاد ضمن سياق المعرفة هذه مجموعة بنى Structures والبنى علاقات تعبر عنها نسب تختلف تبعا للتطور الإقتصادي. بنية الإنتاج وثيقة الصلة مع بنية التشغيل وإنتاجية العمل مع بنية المهن والموجودات الرأسمالية القائمة. وكذلك تتغير المكونات النسبية للإستهلاك، وحركة السكان في الفضاء الإقتصادي وتوزيعهم بين الريف والحضر، ومستويات التعليم والتخصص والمهارة ذات الصلة بالمهن آنفا، إلى جانب الصحة وتنوع الخدمات.

قبل المرحلة الصناعية كانت إنتاجية العمل واطئة ولذلك يعمل اكثر من ثلثي القوى العاملة في إنتاج الغذاء وهيمنت الزراعة وعلاقات الملكية المرتبطة بها على الطابع العام للحياة الإجتماعية. منذ بداية الحضارة الزراعية جنوب العراق على مدى التاريخ حتى مقدمات النهضة الصناعية في اوربا كان سكان الريف فوق 93% من مجموع سكان العالم. وحياة المدن كانت بائسة، ايضا، تفتك بها الأوبئة.

في العام الميلادي الأول متوسط تقديرات سكان العالم 250 مليون نسمة. وفي عام 1700 حوالي 600 مليون، وفي نطاق عام 1820 مليار نسمة، واليوم وصل إلى 8.258 مليار نسمة. وذلك من نتائج التطور الثوري في الإنتاجية الزراعية وهو ثمرة التصنيع والتحول التكنولوجي الذي بدأ مع المحرك البخاري. وأيضاً ساعد التقدم في علوم البايولوجيا والكيمياء على تحسين جذري في الصحة العامة، والسيطرة على الأوبئة التي كانت تفتك بالبشر.

وتشير المدونات التاريخية ان الوباء قد يقضي على نصف السكان لدولة بأكملها. طوال القرن التاسع عشر تقدر نسبة الحضر بما لا يزيد عن 5% من سكان العالم وحتى عام 1901 يقدر الحضر في العالم 12%-14% من مجموع السكان، في عام 1950 حوالي 30% . وفي عام 2007 لأول مرة على المستوى العالمي تجاوز الحضر نصف السكان.

العوامل التي تفسر تطور العالم وتلك الإنجازات الكبيرة للبشرية هي ذاتها التي تنقل العراق إلى مستقبل آخر، ويلتحق بفئة المجتمعات المتقدمة والمشاركة الإيجابية المتكافئة في الحضارة الإنسانية نهاية المطاف.

أولى التحولات البنيوية إنتقال العمل من الريف والزراعة إلى الصناعة حيث الإنتاجية أعلى ويتوقف إستمرار التحول على كفاية الغذاء أيضاً. وتمكنت دول من التوسع في التصنيع بالإنتفاع من الإنفتاح التجاري لإستيراد الغذاء مقابل صادرات صناعية، وبريطانيا من الأمثلة على هذه التجربة في القرن التاسع عشر.

ومع التطور الصناعي إذ ترتفع الإنتاجية بالمتوسط تتوسع الخدمات أيضاً بعد بلوغ الصناعة ذروتها. الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في تاريخ الدول الغربية إتخذت شكل حرف U مقلوب، وفي الذروة قد تتجاوز 30% من الناتج المحلي وتهيمن على العمليات الإقتصادية وسياسات الدول والطابع الإجتماعي. في الآونة الأخيرة أخذت الدول المتقدمة بالتحول إلى ما يسمى إقتصاد ما بعد الصناعة وسوف نتعرف على هذه المرحلة في البحث التجريبي اللاحق.

لأن الدول النامية جاءت لاحقاً للصناعة وبعد ان وصل التطور التكنولوجي مستويات عالية، وتأثر إقتصاد العالم بالدول المتقدمة التي تشهد إنحسار صناعي، لا تصل الصناعة التحويلية في الدول النامية ما بلغته الدول المتقدمة من قبل. نظرية انماط التنمية تشير عادة إلى ان المجتمعات البشرية، والإقتصادات، والحضارات تتطور من خلال مراحل متتابعة عبر الزمن يمكن معرفتها مسبقاً.

وتتحرك المجتمعات من البنى الزراعية إلى الصناعية ثم الحديثة، وقد اسهمت أطروحة التحديث في النظر إلى التنمية بوصفها عملية تطور خطّي حيث تنتقل جميع المجتمعات من الوضع التقليدي إلى الحديث عبر التصنيع والتحضر وإقامة مؤسسات على النمط الغربي، وتعد اطروحة والت روستو مراحل النمو الإقتصادي مثالاً كلاسيكياً لهذا المنحى.

لكن تجربة آسيا بينت صحة انماط التحول الإقتصادي دون تلازم مع المؤسسية الغربية ، اي يمكن أن يظهر ذات الإقتصاد في بيئات ثقافية مختلفة ودول بخصائص لا تستنسخ النموذج الغربي.

السلوك الإقتصادي يفسر بالعقلانية ومن بين مبادئها الإمكانية والإتساق والأمثلية، صاحب القرار أو الفاعل الإقتصادي يعرف نطاق الإمكانية ويسعى إلى توسيعه، لكن خياراته لا تتجاوز الحدود القصوى للإمكانية التي تتمثل بالقدرة الإنتاجية الكلية يعبر عنها الناتج المحتمل ومكوناته. اما مبدأ الإتساق فهو الإنسجام مع العلاقات الضرورية ما بين مختلف العمليات الإقتصادية، والتناعم وتوافق الأهداف وشروط التوازن وما بين المدخلات والمخرجات، وايضاً وهو المهم في تنمية الإقتصاد الإتساق الزمني وهو تعبير يفيد تجنب التناقض بين سياسات الأمد القصير والآماد المتوسطة والبعيدة، فمن غير الجائز وفق هذا المبدأ التصرف الآني بالموارد بكيفية تعيق مواصلة التطور الإقتصادي في المستقبل.

يبقى مبدأ الأمثلية وهو ضروري وشائك أيضاً، لأن المفهوم يتضمن معيارية تُعين قيمة النتائج النهائية، ولا يوجد مجتمع بشري بلا منظومة أخلاقية تهتم بكرامة الإنسان والعدالة الإجتماعية والحقوق والواجبات. ولا تستطيع أية دولة معاصرة التنكر لمبادئ العدالة الإجتماعية ومفهوم الحياة الطيبة لجميع الناس. وقد تطورت الكثير من اساليب الحساب لتضمين الجوانب الإجتماعية والإنسانية بما فيها كفالة الضعفاء وعدالة توزيع الرفاه وحق العمل والعلاج والحماية ... إضافة الى الإهتمام بالبيئة والأمن والتوافق الإجتماعي والإنسجام المستقر بين الناس.

لإيضاح مفهوم أنماط التغير البنيوي يتعذر الخوض في مضامين تلك المبادئ على سعتها، ونقتصر على تغيرات بنية الإنتاج من منظور تراتبية إحتياجات الإنسان والتي تظهر في مرونات الطلب الدخلية. نفترض لإيضاح المفهوم النظر إلى الإقتصاد بثلاثة قطاعات كبرى : الزراعة؛ والصناعة بالتعريف الواسع شاملاً للإستخراج والتشييد والبناء والكهرباء والماء؛ ثم بقية الأنشطة وهي الخدمات شاملة لكافة الأنشطة غير السلعية. عندما نقارن العراق مع الأنماط الإعتيادية للتغير البنيوي نستبعد النفط الخام.

لرسم مسار التغير البنيوي نفترض وضعاً إبتدائياً تكون الزراعة فيه مهيمنة بأكثر من نصف الناتج المحلي ، وللصناعة بين 10% إلى 20% ، والباقي للخدمات. في بداية التحول تكون مرونة الطلب الدخلية ، أو مرونة النمو عالية في الصناعة حوالي 2 ، وللخدمات 1.5 ، وللزراعة 0.5 .

وبعد الوصول إلى ذروة التصنيع تخفض مرونة النمو للصناعة لتفسح المجال إلى التوسع الخدمي.

الشكل (1) يعرض تلك التحولات النمطية، وقد افصح التحليل التجريبي عن واقعية مثل هذا التصور كما سيتضح.

1: نمط تغير بنية الإنتاج: نسب مئوية

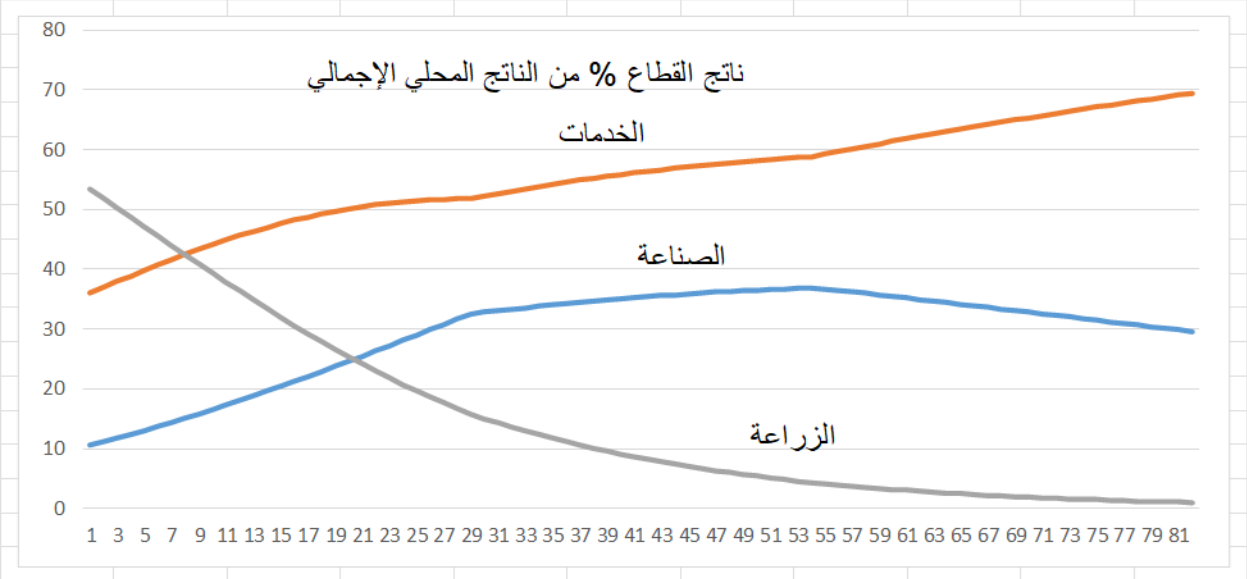

في تجربة الدول المتقدمة في الغرب كانت ذروة الصناعة أعلى منها في الشكل (1) لكن الدول المصنعة حديثاً لم تبلغ تلك الذروة، واقتربت كوريا الجنوبية منها. وقد شهدت الكثير من الدول النامية تراجعاً نسبياً في الصناعة قبل الأوان من نتائج فخ الدخل المتوسط، تناولناه في دراسة سابقة منشورة في البنك المركزي. في الدول الأكثر تقدما تراجعت حصة الصناعة التحويلية عندما تسارعت في دخول مرحلة ما بعد الصناعة.

التحولات القطاعية تقتضي تغيراً منتظماً في تخصيص الإستثمار بين القطاعات ، وفي النهاية يتوزع رأس المال بإنسجام مع توزيع الطاقات الإنتاجية.

اما القوى العاملة فتعتمد حصص القطاعات منها على تفاوت الإنتاجية، ومن المعلوم أنها في الصناعة التحويلية أعلى من سواها. وفي مرحلة التصنيع يكتسب الإقتصاد زخما تنموياً بفعل إنتقال القوى العاملة إلى الصناعة فيرتفع متوسط الإنتاجية على المستوى الوطني بمعدلات سريعة ومنه متوسط الناتج للفرد.

عادة حصة الصناعة التحويلية من العمل أدنى من إسهامها في الناتج بينما في الزراعة أعلى وكذلك الخدمات.

عندما يتحول ثقل الإقتصاد إلى الخدمات يتراجع النمو الإقتصادي، وكلما كانت حصة الإنتاج السلعي في الدولة النامية اكبر ساعد ذلك على تنشيط الإستثمار ونمو الإنتاجية والناتج. في العراق الإنفاق العام يولد دخلا لا يقترن بإنتاج سلعي مكافئ، لأن التمويل لم يقتطع من مجرى إنتاجي يتناسب معه. الإستيرادات الممولة بالعملة الأجنبية للمورد النفطي تتكفل تعويض نقص الإنتاج الداخلي.

في الإقتصاد الإعتيادي تتطلب الإستيرادات صادرات من الصناعة بصفة رئيسة والصادرات في هذه الحالة، وهي الأعم الشائع في العالم، تقتضي تشغيلاً منتجاً للقوى العاملة، وكفاءة تضمن القدرة التنافسية الدولية المطلوبة لتسويق الصادرات في الخارج بالأسعار السائدة هناك. والكفاءة تترجم ثنائية الإنتاجية – الكلفة ، والكلفة – المنفعة.

في نموذج التصنيع المعجل تشهد التحولات البنيوية مرحلة تكون حصة الصناعة من الناتج أعلى منها لمجموع الخدمات. وهذا النمط يحاكي تجربة الصين كما سيتضح.

2. مسار التغير البنيوي مع التصنيع المعجل

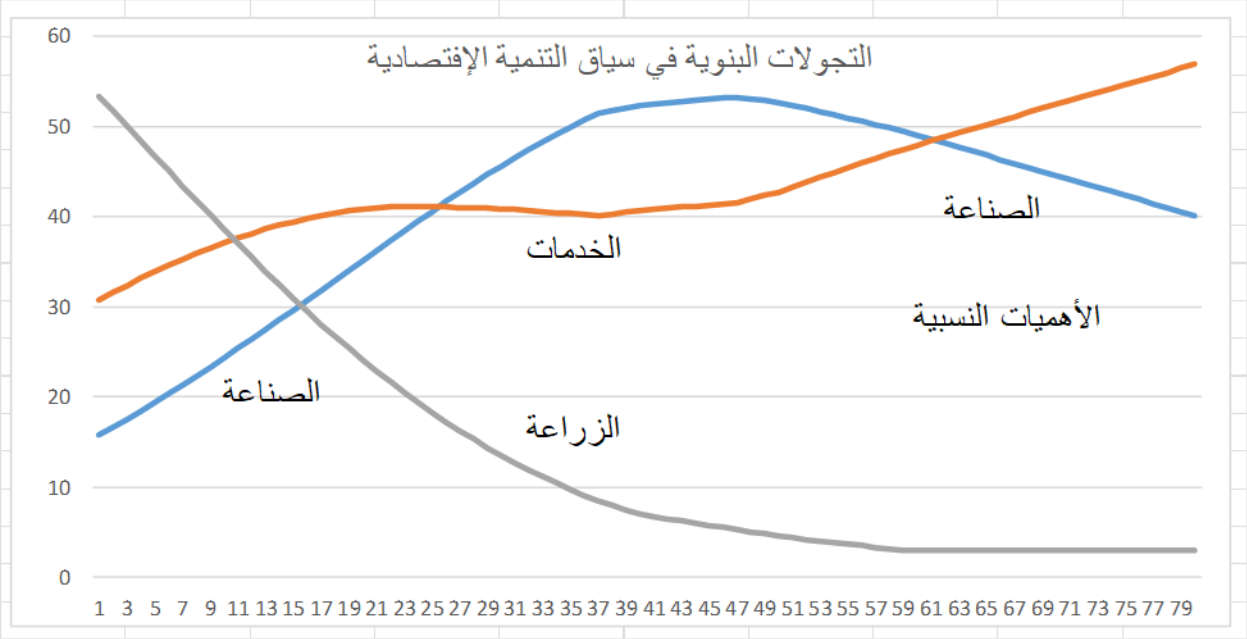

النمط الذي يعبر عنه الشكل (2) إستثنائي وقد مثلته تجربة التنمية الإقتصادية في الصين، وكان الزخم الإستثماري بالغ الإرتفاع إذ يصل تكوين رأس المال لبعض السنوات أكثر من 45% من الناتج في حين المتوسط العالمي حوالي 25%.

3. تجربة التنمية الإقتصادية في الصين

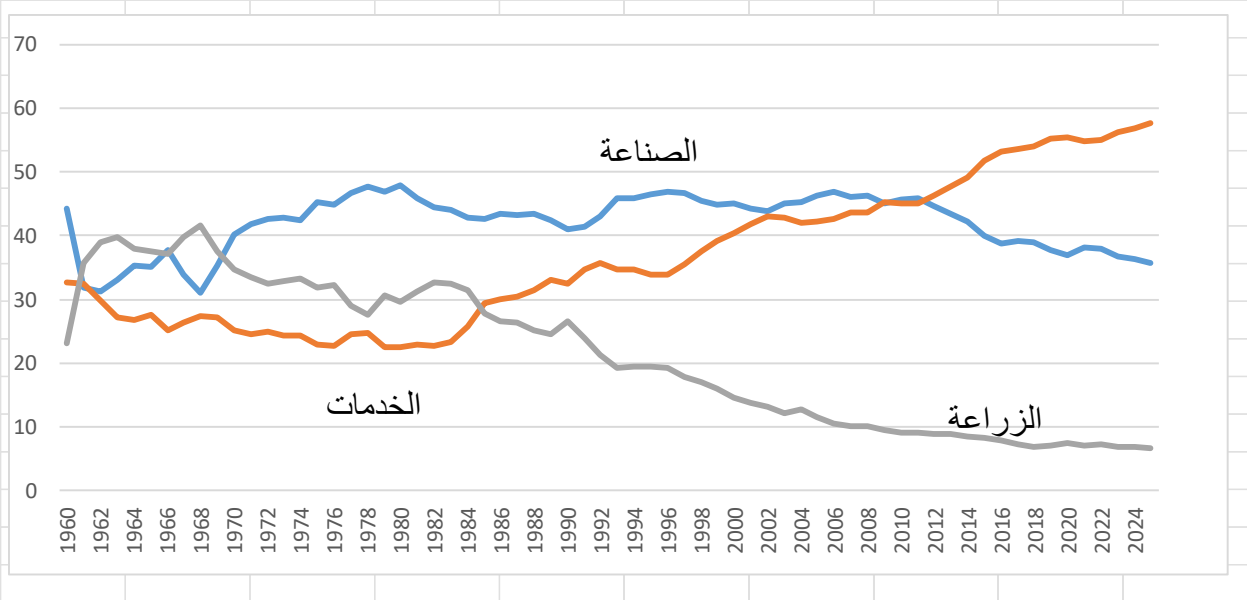

نلاحظ هيمنة الصناعة على إقتصاد الصين للمدة من 1968 إلى 2012 ثم عادت إلى النمط الإعتيادي.

النمو السريع للصين لم يكن بلا ثمن ، نسبة مجموع الإستهلاك من الناتج منخفضة، كما أن نسبة الإستهلاك الخاص من الناتج أصبحت واطئة على نحو لافت للنظر عندما تراجعت من 46.9% عام 2000 إلى 38.4% عام 2021. إضافة على أن متوسط الدخل في الحضر 245% منه في الريف إستناداً إلى احدث البيانات. و 10% من السكان الأعلى دخلاً حصتهم 41.7 % من مجموع الدخل الأسري ، وأدنى 50% من السكان دخلاً حصتهم 14.4% عام 2021. وتركز الثروة أصبح واضحاً في الصين حيث 10% من السكان لهم 67.8% من الثروة الخاصة، و50% من السكان حصتهم منها 6.4%.

تفاوت توزيع الثروة في الصين يكاد يقترب من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية. المستوى المنخفض للإستهلاك يظهَر في الميل المرتفع للإدخار والذي كان 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إنخفض إلى 47% عام 2022 ، بينما في الإتحاد الأوربي 26.5%. رغم إنخفاض السكان في سن العمل، ظهرت في الصين بطالة بنيوية نتيجة عدم التطابق بين المكونات المهارية والمهنية لعرض القوى العاملة والطلب عليها، لكنها في نطاق محدود. والصين تخلّت عن إلزام الأسر بالطفل الواحد ، وتنتظر المزيد من التوسع الصناعي لإستيعاب قواها العاملة. كلفة المنتج الصناعي تزايدت وتحاول الصين السيطرة عليها بوسائل تكنولوجية وتنظيمية للحفاظ على قدرتها التنافسية الدولية.

يحتاج العراق نمط التصنيع المعجل لتعويض غياب الزخم التنموي منذ عام 1984 وإلى الآن، مع مراعاة معايير العدالة الإجتماعية. إنحسار الإنتاج السلعي في العراق يُضعف المقومات الذاتية لتطوير القدرة الإنتاجية الوطنية، والتعلم من خلال العمل اساس الإرتقاء بالمهارات والخبرات التقنية والتنظيمية. إقتصاد العراق ريعي ونامي، والمؤسسية الإجتماعية المناسبة للإقتصاد الديناميكي المعاصر لم تتشكل بعد. والريع ذاته والتصرف به يؤدي إلى إنفصام هدف تعظيم الأرباح على المستوى الجزئي عن شروط الكفاءة على المستوى الكلي والنمو الإقتصادي. هذه الحقائق لا بد أن تشغل التفكير في الشأن العام لتكتشف هيئات السلطة والإدارة الإقتصادية المنهج الملائم الذي يضمن حركة الإقتصاد على مسار آمن وتجنب الأزمات.

4. تغير بنية الإنتاج

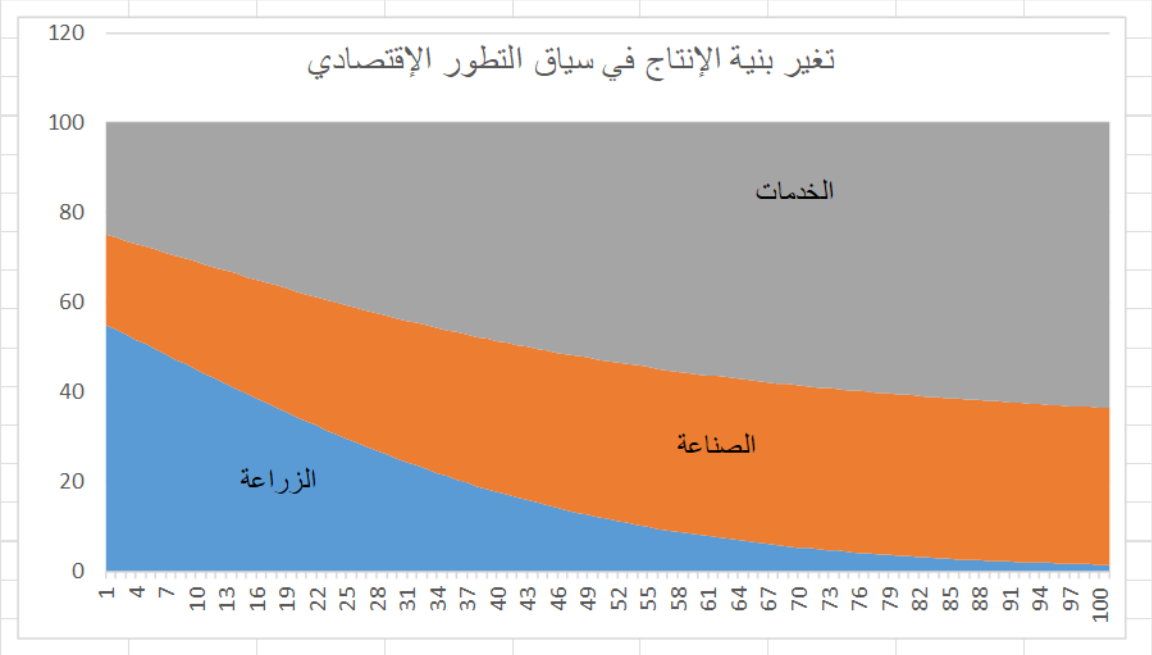

الحصة شديدة الإنخفاض للزراعة التي اظهرها الشكل (4) هي واقع حال الولايات المتحدة وبريطانيا ودول متقدمة اخرى وفي جميعها دون 4% نزولاً إلى ما يقرب من 1%. السنوات على المحور الأفقي تقترن بمتوسط الناتج للفرد الذي ينمو بمعدل 4% سنوياً. وفي المقارنة الدولية يكون المحور الأفقي متوسطات الناتج للفرد في الدول. وعندما نضع نسب العراق على الشكل يظهر مدى الإختلاف، الزراعة والصناعة ، عدا النفط، ادنى بكثير والخدمات أعلى. ونؤكد أن الشكل تقريبي لإيضاح المفهوم.

نلاحظ معادلة إنحدار حصة الغذاء من الإنفاق الأسري وكيف تتناقص بعلاقة منتظمة مع مستوى الإنفاق، وتحاكي في شكلها ما توصلنا إليه آنفاً من تناقص الثقل النسبي للزراعة في الناتج المحلي إستناداً إلى فرضيات مرونة الطلب الدخلية. وأيضاً يظهر نمط آخر داخل الغذاء إذ تتغير مصادر البروتينات والسعرات الحرارية مع مستوى الدخل ومنه الإنفاق الإستهلاكي للفرد.

والكثير من العلاقات بين الأجزاء والكل تتخذ أشكالاً مماثلة لأن الموارد الإضافية لا تخصص على مكونات الطلب السلعي والخدمي بنفس النسب السابقة بل بعلاقة عكسية مع درجة الضرورة. ولو درسنا البنية المهنية للقوى العاملة نجد تناقص نسبة العمل اليدوي أو غير الماهر من مجموع قوة العمل مع تزايد الانتاجية ومتوسط الناتج للفرد. وثمة إنسجام بين تطور وتنوع القدرات البشرية وبنية الطلب على القوى العاملة في الإتجاه العام. التعليم والتدريب والتنشئة الأسرية والإجتماعية في تفاعل وتساوق مع الشروط التقنية والتنظيمية للإنتاج الذي يتجه نحو المزيد من التنوع، ويتطلب تنوعاً مماثلاً في تكوين قوة العمل بمضامينها المختلفة.

في المدة الأخيرة برزت في الدول المتقدمة مشكلة التباين بين مكونات قوى العمل والتكنولوجيات الجديدة، حيث المهارات التي إكتسبها العمال لا تطابق ما يتطلبه الإنتاج في إقتصاد يقاد بالمستحدثات التكنولوجية وخاصة في المجال الرقمي. عدم التطابق قادت إليه سرعة إنتشار الذكاء الصناعي والأتمتة. وظهرت آثار ذلك الإختلاف في ركود الأجور، والإستقطاب في التشغيل بحيث يشتد الطلب على أصناف من القوى العاملة وينحسر عن أخرى عوضتها التكنولوجيا الجديدة.

تاريخياً أقترن إستخدام الحاسوب بخفض الطلب على المهارات الوسط، ليتحول إلى مهن معرفية عالية الأجور، وكذلك يفعل الذكاء الصناعي هذه السنين. والتكيف يستغرق سنوات لتعديل انظمة التعليم والتدريب المهني والسياسات لتجاوز فجوات عدم التطابق والبطالة البنوية. في العراق البطالة البنوية في المهن التقليدية نتيجة لمحدودية تنوع الإنتاج وكثرة الاعتماد على مدخلات أجنبية حيثما تستدعي الحاجة دون تكييف منظم للمهارات والخبرات من اجل إستيعاب المزيد من قوة العمل في المجالات الإنتاجية.

ومن هذه وغيرها يتعين وضوح إقتصاد العراق الذي نتجه إليه فهو مثل غيره تحكمه علاقات ضرورية ما بين مسارات مكوناته.

5: حصة الغذاء من الإنفاق الإستهلاكي الأسري:

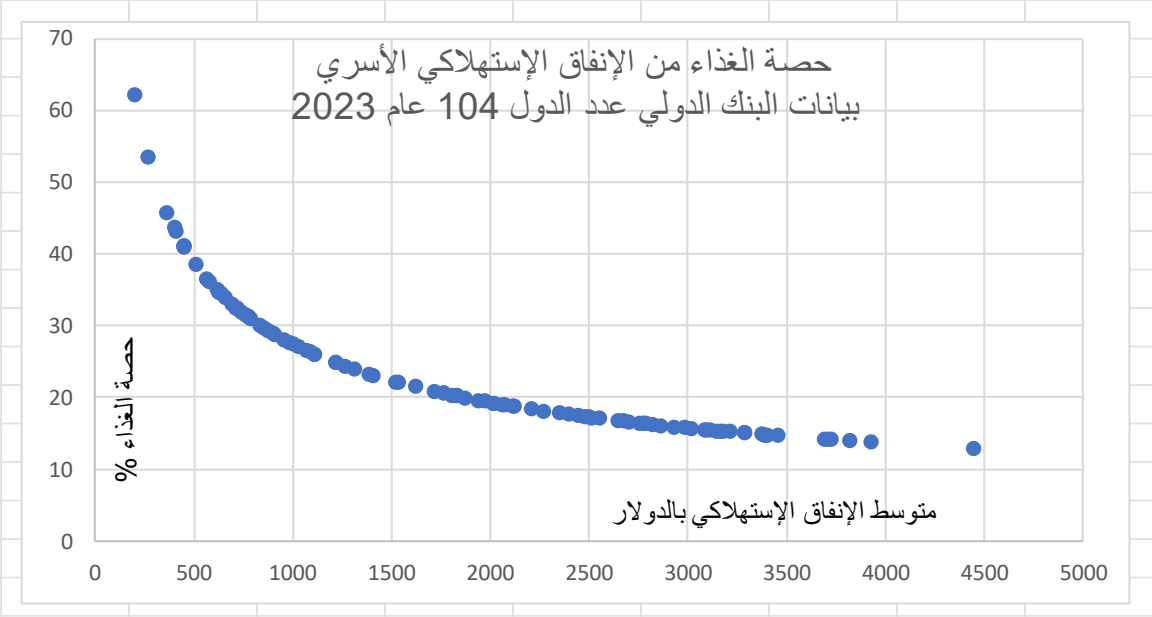

معادلة إنحدار بين العراق وكوريا الجنوبية

يقدر سكان العراق عام 1800 بحوالي 1.08 مليون نسمة بين رُبع ونصف ما كان عليه أيام العباسيين في عصور الإزدهار. ونهاية القرن التاسع عشر 2.24 مليون نسمة ، وفي عام 1947 أظهر التعداد 4.8 مليون لسكان العراق، وحتى عام 1970 دون 10 مليون نسمة، و46 مليون نسمة عام 2024 ينمو بمعدل سنوي 2.6%.

كانت موارد العراق الزراعية من ارض ومياه وفيرة مقارنة بحجم السكان في النصف الأول من القرن العشرين وكان مكتفياً ومصدرا. بعد إتفاقية مناصفة ارباح النفط مع الشركات الأجنبية ، على أثر ثورة مصدق في إيران، حدث تحول من انفاق المورد النفطي وتسارع التحضر، وتدريجياً تعمقت الخصائص الريعية للعراق.

للمقارنة مع كوريا الجنوبية كان سكانها 32 مليون نسمة عام 1970 وصل إلى 51 مليون نسمة عام 2024 اي انه دون الضعف لهذه المدة كلها بينما تضاعف سكان العراق الى 4.7 مرة عما كان عليه عام 1970.

المسألة الثانية كانت نسبة سكان الحضر في كوريا الجنوبية 40% عام 1970 ، بينما في العراق 56% عندما كانت نسبة السكان الحضر في العالم آنذاك 37% من مجموع السكان.

في حين كان متوسط الناتج للفرد في العراق آنذاك 41% من نظيره للعالم. يفهم من هذه المقارنات ان العراق شهد سرعة في النمو السكاني إضافة على التحضر قبل الأوان.

6: سكان العراق وتوزيعه بين الريف والحضر

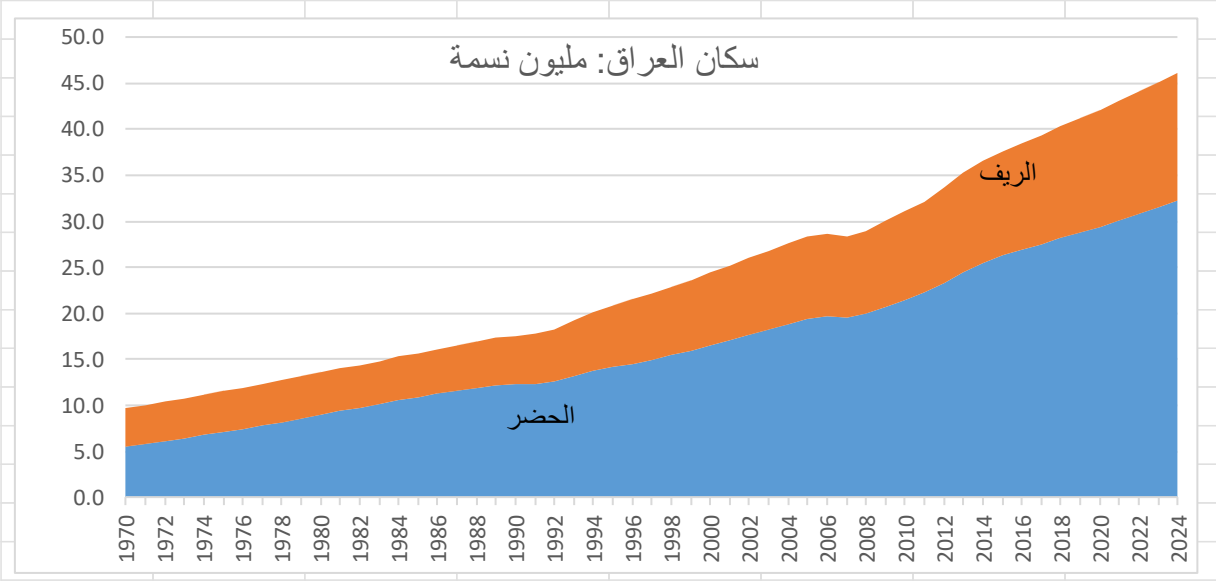

النظر في الشكلين يفيد أن التحضر في كوريا الجنوبية تسارع حتى منتصف التسعينات ثم إستقر التوزيع. في العراق تضافرت سرعة نمو السكان مع التحضر المبكر في إزاحة الموارد، نسبياً، عن الإستثمار وتنمية القدرات الإنتاجية إستجابة لضغوط الطلب على خدمات المدن، ولأن التحضر قبل الأوان لا زالت البنى التحتية للمدن قاصرة إلى الآن والفجوة كبيرة.

7: سكان كوريا الجنوبية وتوزيعه بين الريف والحضر

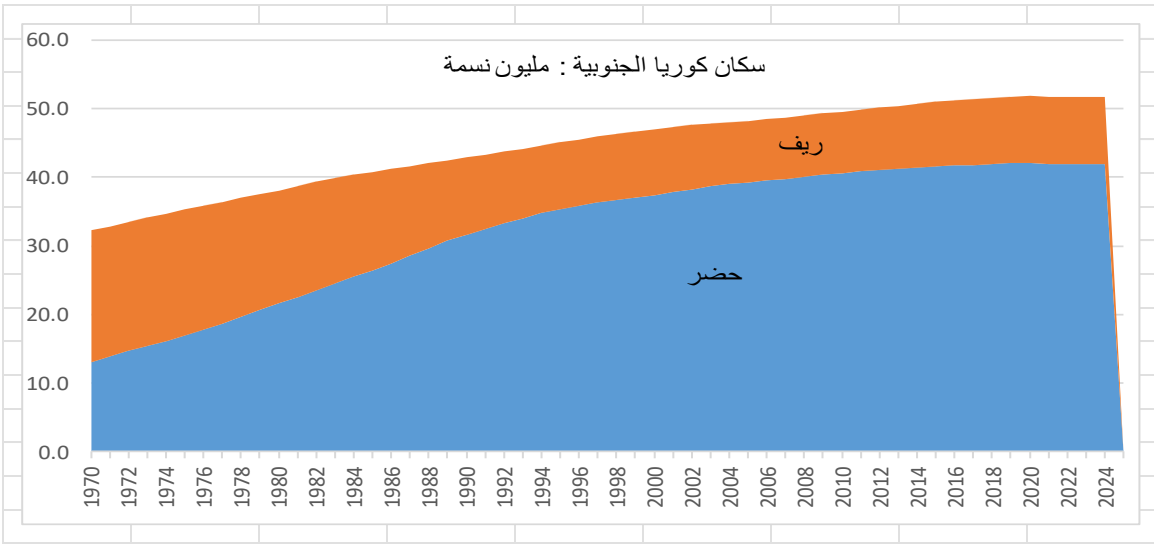

مما حصل في كوريا الجنوبية وكذلك الصين قوة التلازم بين التصنيع وتطوير قدرات فائقة في البناء والتشييد. العراق لم يتمكن من إقامة مؤسسات كبيرة متكاملة تقنياً ومالياً بملاكات ثابتة من القوى العاملة بمختلف الإختصاصات وحضور فعال في كل العراق، ومتخصصة في فروع تكوين البنى التحتية وانشطة التشييد، بينما كوريا الجنوبية نجحت في تصدير خدمات التشييد حتى الى دول متقدمة قبل أن تصنف دولة مصنعة واعمالها في العراق ماثلة للعيان.

تلك المحدودية في قدرات التشييد العراقية تضاف إليها بعثرة ادارة المشاريع لتنتشر على جميع الوزارات والإدارات المحلية وهي جهات ليست متخصصة ، وكان الأولى حصرها في وحدات متخصصة بادارة المشاريع والتي تطورت فنياً كثيراً في العقود الماضية واضحت مهنة متخصصة بمعنى الكلمة، وكذلك ضعف الأدوات الرقابية المناسبة لتلك الأعمال. تلك تظافرت لتنتج اشكالاً مختلفة من الفشل في الإستثمار العام.

يشرح الشكل (5) مسار التنمية الإقتصادية في العراق بالمتوسطات للفرد، ونلاحظ صعود الصادرت زمن الفورة النفطية، ورغم إنخفاضها ايام الحرب واصلت القيمة المضافة الزراعية والصناعية نموا مرموقاً. ربما لأن الإحتياطيات حتى اواخر عام 1983 والتمويل الخارجي فيما بعد أدام الحركة وصولاً إلى الحصار الذي أصاب الإقتصاد بضربة عنيفة لم يستطع النهوض منها. وذلك دليل آخر على أن الإقتصاد، حتى تلك السنين التي تميزت بطموحات تنموية، لم يمتلك مقومات ذاتية راسخة للتطور فعندما إنحسرت العملة الأجنبية توقف. فالذي حصل تقلصت الإستيرادات الى ما دون الحد الأدنى الضروري ولا يوجد انتاج سلعي يعوض عنها لأنها لم تكن مقابل صادرات زراعية وصناعية إنما عامل من خارج نظام المستخدم – المنتج الداخلي.

8: نمط التحول في العراق: الزراعة والصناعة والصادرات

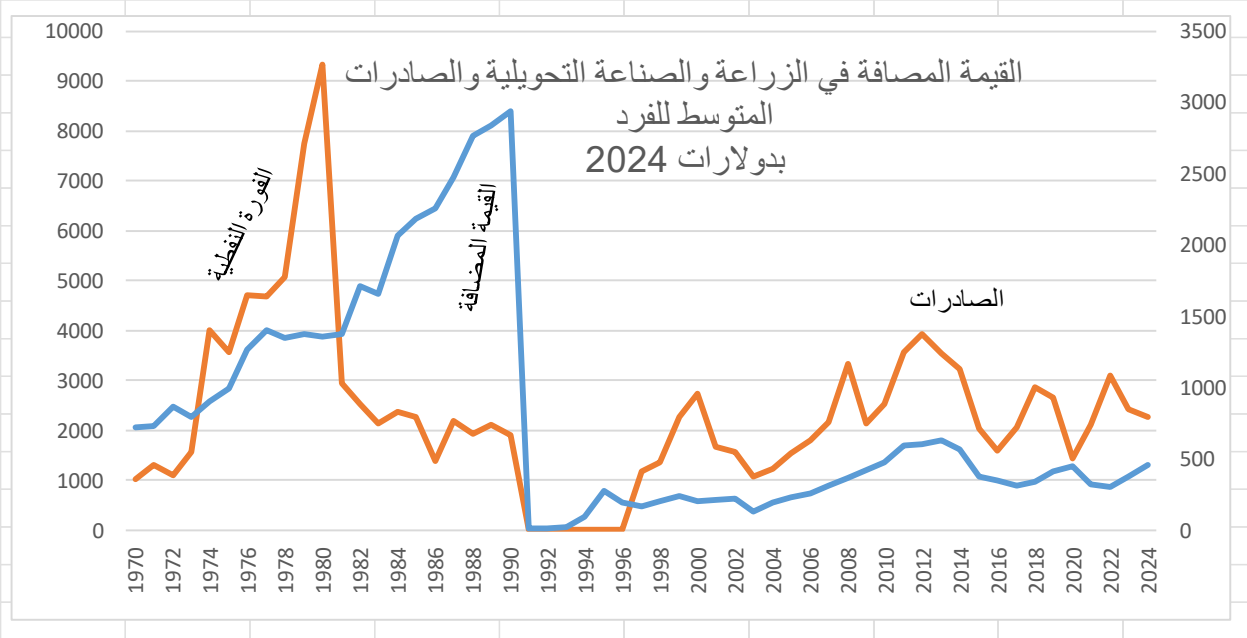

آليات عمل الإقتصاد العراقي لم تنجح في إستعادة الذروة التي وصلت إليها القيمة المضافة الحقيقية للفرد من الصناعة التحويلية والزراعة قبل الحصار بل تضاءلت حتى إلى ما دون بداية سبعينات القرن الماضي. اما صادرات النفط بالمتوسط للفرد فقد إستعادت ما بلغته عام 1975. فيما يتعلق بالصادرات هذا امر متوقع لأن الطلب العالمي على النفط ينمو بمعدل ادنى من نصف متوسط نمو الناتج في العالم ، وسوف تتضح الأسباب لاحقا.

ما يعني من جهة أخرى إنْ بقي نمو الإقتصاد محكوماً بالنفط ستكون عملية اللحاق، وهي جوهر التنمية الإقتصادية، مستحيلة. فالإقتصاد كي يتقدم لا بد وأن يُغيّر موقعه إلى الأعلى دائما في سلم إنتاجية العمل ومتوسط الناتج للفرد وجميع عناصر الحياة الإقتصادية. والشرط الضروري لهذا التحول أن يحافظ البلد النامي على نمو متوسط الناتج للفرد بفارق واضح عن معدلات النمو للدول المتقدمة ولمدة طويلة.

عمليات اللحاق الناجحة بدءاً من المانيا في القرن التاسع عشر إلى اليابان والصين حالياً كلها كانت بقيادة مباشرة من الدولة وليس إعتماداً على آليات مستقلة عنها. مبدأ الدولة التنموية الذي عرفته دول شرق اسيا كانت المانيا قد باشرته من قبل وتمكنت من اللحاق وأن تحتل مكانة الإقتصاد الأكبر في اوربا عام 2013. ظهرت المدرسة التاريخية الألمانية نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر بالتزامن مع بداية عملية اللحاق بالثورة الصناعية البريطانية، وكان لها أثر كبير في تأكيد الدور الإقتصادي للدولة الدولة.

المدرسة التاريخية وأبرز منظريها فردريك ليست رفض التحليل الإقتصادي البريطاني الكلاسيكي وافكار حرية السوق. في التقليد الألماني الدولة مكون رئيسي للنظام الإقتصادي ولا وجود له دونها على العكس من التقليد البريطاني في التنظير الذي يرى الدولة، بخلاف الواقع، خارج النظام الإقتصادي وتجب حراسة الإقتصاد من تدخلها. ولذا تاريخياً ينظر الى المركنتاليين في بريطانيا قبل الثورة الصناعية والمدرسة التاريخية الألمانية أصولاً لنظرية التنمية الإقتصادية المعاصرة.

الدولة في العراق تتصرف بالنصف الأكثر فاعلية من الدخل القومي، وتحتفظ بملايين الناس في القطاع العام، ومثل بقية الدول لها تشريعات وضوابط وإجازات وترخيص، وبذلك تتحمل المسؤولية عن كل الإقتصاد. فلا بد من الإلتزام الأكيد ببرامج معرفة بمشاريع واضحة للتطوير والإستثمار في كافة المجالات، وهي التي تُعيّن في الزمان والمكان من يتولى هذا أوذاك، القطاع الخاص أو الأجنبي او العام. أما إنفاق موارد النفط في الإستهلاك وتكاليف ليست ضرورية ثم نُعلّق المهمة الكبرى للتنمية الإقتصادية على مبادرات تلقائية من الأجانب والقطاع الخاص، هذا فهم للإقتصاد والسياسة تمس الحاجة إلى مراجعته قبل فوات الأوان.

9: نمط النمو في كوريا الجنوبية

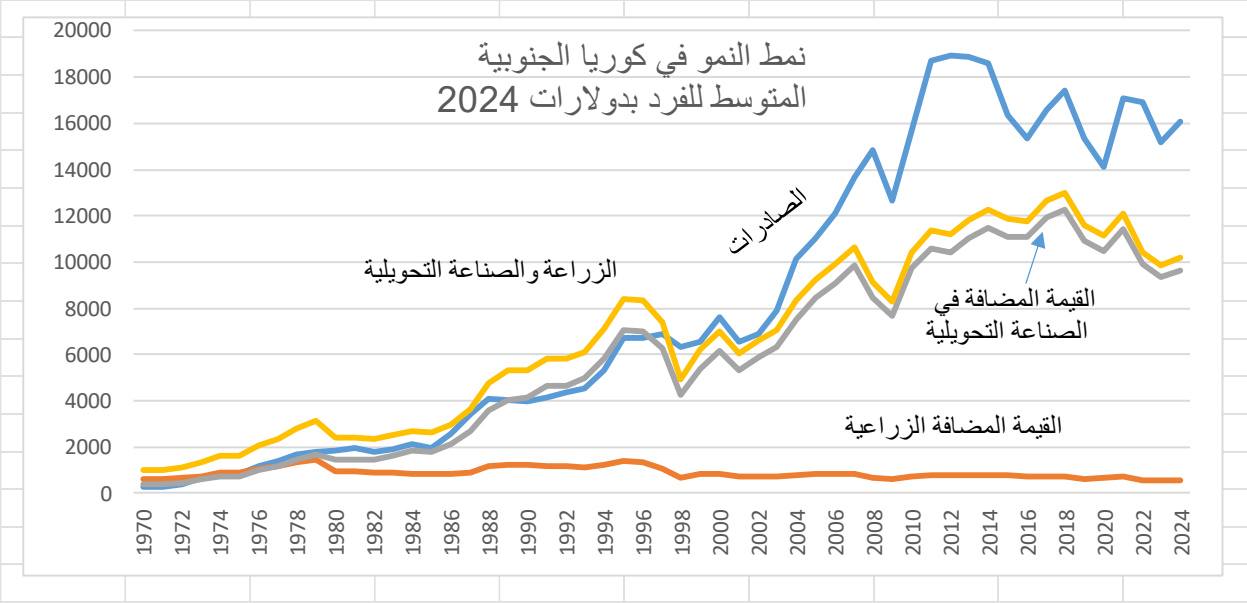

إستراتيجية التنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية قامت على النمو المقاد بالصادرات الصناعية ومبدأ الدولة التنموية. ومن المعلوم ان الإستراتيجية المقصودة هنا هي الأهداف المقصودة للإدارة الإقتصادية ووسائل تحقيقها في الأمد البعيد.

ونلاحظ انسجام تطور الصادرات مع الصناعة التحويلية، وفي نفس الوقت تمكنت من الحفاظ على الزراعة نامية بمعدل نمو السكان تقريباً رغم ان صادراتها الصناعية الكبيرة هيأت لها مرونة واسعة تجاه الزراعة من جهة القدرة على الإستيراد. نفهم من تجربة كوريا الجنوبية الترابط بين التصنيع وتنمية وتنويع الصادرات والنمو الإقتصادي السريع.

حققت كوريا الجنوبية متوسط معدل نمو للناتج المحلي 7.04% سنوياً للمدة بين عامي 1960 و 2024 . وهو إنجاز كبير لا شك في ذلك. لكن تلك الإنجازات جاءت على حساب الإستهلاك في المرحلة الأولى للتحول لأن الإستثمار اعلى من المتوسط العالمي وقد تجاوز 30% من الناتج ولبعض السنوات إقترب من 38% ما يتطلب تحجيماً للإستهلاك الخاص. ومن المعلوم ان محرك النمو هو قطاع الصناعة التحويلية الذي شهد أعلى معدلات النمو المعروفة في تاريخ العالم، بمعدل سنوي 17.5% بين عامي 1960 و 1978 وهي المرحلة الأولى للتصنيع. وبين عامي 1960 و 2010 نمت الصناعة التحويلية بالمتوسط السنوي 12.2%.

ركّزت كوريا الجنوبية من البداية على إمتلاك قدرات صناعية مستقلة فأعطت الأولوية للصناعة الثقيلة والأجزاء الأساسية للمنتجات، ومكنها هذا التوجه لاحقاً من تكوين شركات عابرة للحدود تعتمد بحكم موقعها في سلسة القيمة. كثير من الدول النامية دخلت الصناعة بالتجميع أو التصنيع التكميلي والإعتماد على التجهيز الأجنبي للمكونات المحورية. فشلت تلك الإستراتيجية، وقد لوحظ حتى في العراق قبل الحصار أن كلفة الأجزاء المستوردة قد تفوق سعر المنتج النهائي ما يعني عدم توليد قيمة مضافة في تلك الأنشطة والنتيجة أما تبقى تحت حماية ليست مجدية او تتوقف.

في عام 1960 وهي إنطلاقة التصنيع في كوريا الجنوبية كان متوسط الناتج المحلي للفرد 73% من نظيره للعراق. ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي كانت في ذلك البلد دون 3% ، وتعتمد في مستورداتها التي بلغت حوالي 12% من الناتج على مساعدات خارجية. ويبدو أن الفساد المالي كان فاقعاً هناك بين الحرب العالمية الثانية وبداية التصنيع. لقد تهيأت لها نخبة قيادية من مواطنيها كافحت من أجل مستقبل مجيد لبلادها ونجحت.

إشارة إلى الصين ومسارات أخرى

إستطاعت حكومة الصين ضبط السكان في الريف وتقييد الخدمات كي تخصص المزيد من الموارد للتنمية الإقتصادية بالتصنيع. لقد بقيت الخدمات دون حجم الصناعة بالتعريف الواسع حتى عام 2010، ولم تتجاوز مجموع الناتج السلعي، ، الزراعة والصناعة، قبل عام 2015.

بالعودة إلى عام 1960 حيث المقارنة ممكنة كان متوسط الناتج المحلي للفرد في الصين 41% من نظيره للعراق ، إقتصاد شبه مغلق إستيراداته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي. نسبة السكان الحضر 19.7% من مجموع السكان، وفي العراق 44%.

حقق الصين معدل نمو سنوي بالمتوسط حوالي 9% للمدة بين عامي 1980 و 2024. وهو إنجاز ليس له مثيل. في عام 2024 يعيش 66% من شعب الصين في الحضر، ومتوسط الناتج للفرد اكثر من ضعف مثيله في العراق ومن ضمنه النفط.

قدمت الصين تجربة للتنمية الإقتصادية مثّلت الأنماط المعتادة للتطور الإقتصادي بمؤسسات وبيئة ثقافية وفلسفة سياسية مختلفة تماماً عن النموذج الليبرالي الكلاسيكي الأنغلو سكسوني. أدارت حكومة الصين الإستثمار والتشغيل بموجب أولوية التصنيع ورافق هذا التوجه ارتفاع تكاليف الاستثمار بما يجاوز بصفة مستمرة 40 % من الناتج المحلي ووصل بعض السنوات إلى 48%. وبالتأكيد هذا يعني تقييد الإستهلاك إلى ما يقارب التقشف لمدة طويلة. وللقطاع العام هيمنة في الصين وسيطرة حكومية على الأنشطة الإستراتيجية ومنها الطاقة والإتصالات وكذلك القطاع المالي وبقيت المنشآت الحكومية في القمم العالية للإقتصاد تملك الكهرباء والنفط والغاز والقطارات السريعة والفولاذ. وللشركات الحكومية وظيفة أساسية لكل الإقتصاد وهي تأمين سلاسل الإمداد، وتنفيذ مشاريع البنى التحتية الكبرى، وتدعم أهدافاً وطنية عريضة دون التركيز على تعظيم الأرباح على مستوى المنشآت والأنشطة الجزئية.

وتذكر وظائف غاية في الأهمية للمصارف التي تهيمن وتسيطر عليها الحكومة التي تأمر بتقديم إئتمان مباشر لأنشطة الصناعة المفصلة والتكنولوجيا العالية. بينما تقيد حركة راس المال نحو النشطة ذات الهمية الثانوية او التي تعمل بطاقات إنتاجية فائضة. والحكومة رائدة في تقديم رؤوس الأموال والمنح للصناعات الإستراتيجية الناهضة. وتسيطر الحكومة على اسواق المنبع وتتخلى عن اسواق سلع المنتجات النهائية والإستهلاكية للقطاع الخاص والأجانب. وضعت الصين سياسة جذب الإستثمار الأجنبي ضمن إستراتيجية استيعاب وتطوير التكنولوجيا وإكتساب خبرات تنظيمية، وقد توسعت الصين أخيرا في الإنفاق على البحث والتطوير من اجل زيادة مساحة الإستقلال التكنولوجي وريادة في مبتكرات تعزز قدراتها التنافسية مع العالم المتقدم.

10 : الجهد الإستثماري الإستثنائي في الصين

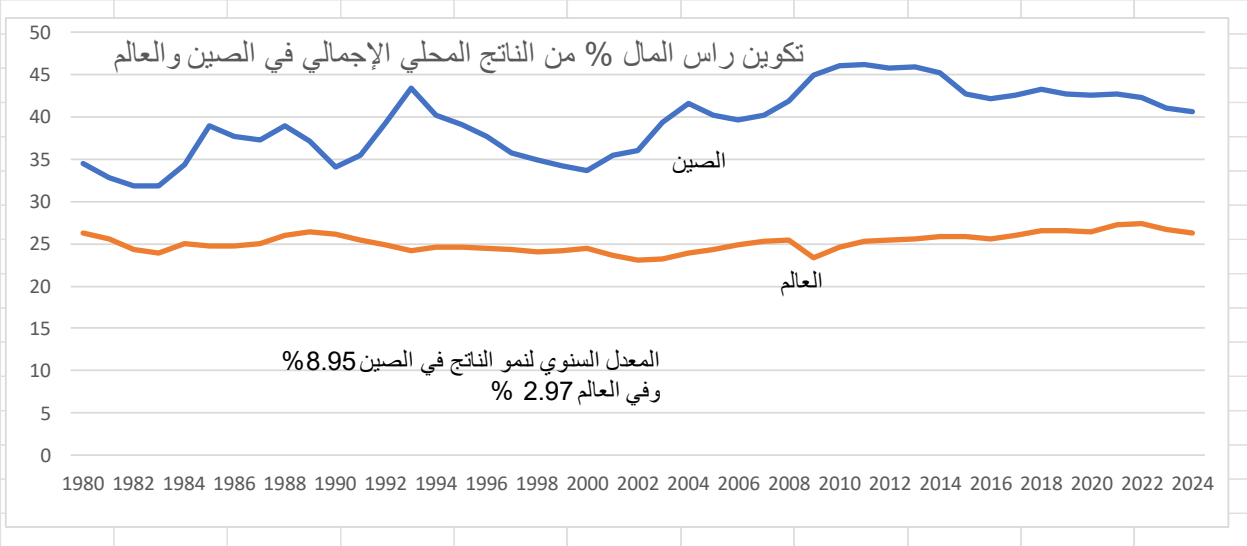

في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وسنغافورة ، تجارب هذه الدول سلطت الضوء مجدداً على الفاعلية العالية للتصنيع. الصناعة المصدر الرئيس لزخم النمو الإقتصادي في العالم بإنتاجيتها العالية وروابطها القطاعية الكثيرة، والحاضنة الكبرى للبحث والتطوير التكنولوجي ، والمعول عليها لتنويع الصادرات وتعويض المستوردات. وفي نفس الوقت تولد فرص عمل عالية النوعية بإجور مناسبة، وبذلك تؤدي تنمية الصناعة الكثير من الوظائف في آن واحد.

ولعل تقارب إنتاجيات العمل نحو ما تصل إليه في الصناعة التحويلية عالية التقنية من اهم روافد النمو، وكذلك من سمات التطور. إذ تتقارب الإنتاجيات مع النمو الإقتصادي. لكن فجوة الإنتاجية ما بين القطاعات لازالت حتى في الدول الأكثر تطوراً . وهذه من اسباب تفاوت الأجور وما تعنيه من تحديات توزيع الدخل. فعندما تقاس الأنتاجية بالقيمة المضافة فالأجر جزء منها والباقي فائض العمليات الذي لا بد منه. ومع تفاوت شاسع في الإنتاجية تواجه سياسة إعادة توزيع الدخل صعوبات جمة. وثمة ظاهرة اخرى تترتب على إختلاف القطاعات في الأجور، فالأنشطة المتخلفة تقنياً وتنظيمياً لا يمكنها البقاء دون أجور متدنية وعندما يرتفع متوسط الأجر مع اتساع الحجم النسبي للقطاعات عالية الأجر تتوقف الأنشطة التقليدية في الصناعة عن النشاط. وقد شهد العراق هذه الظاهرة باختفاء صناعات النسيج والملابس والجلود وكثير من صناعة الأخشاب والنجارة وتقلصت الطباعة ايضا.

11: فجوة الإنتاجية بين الزراعة والصناعة

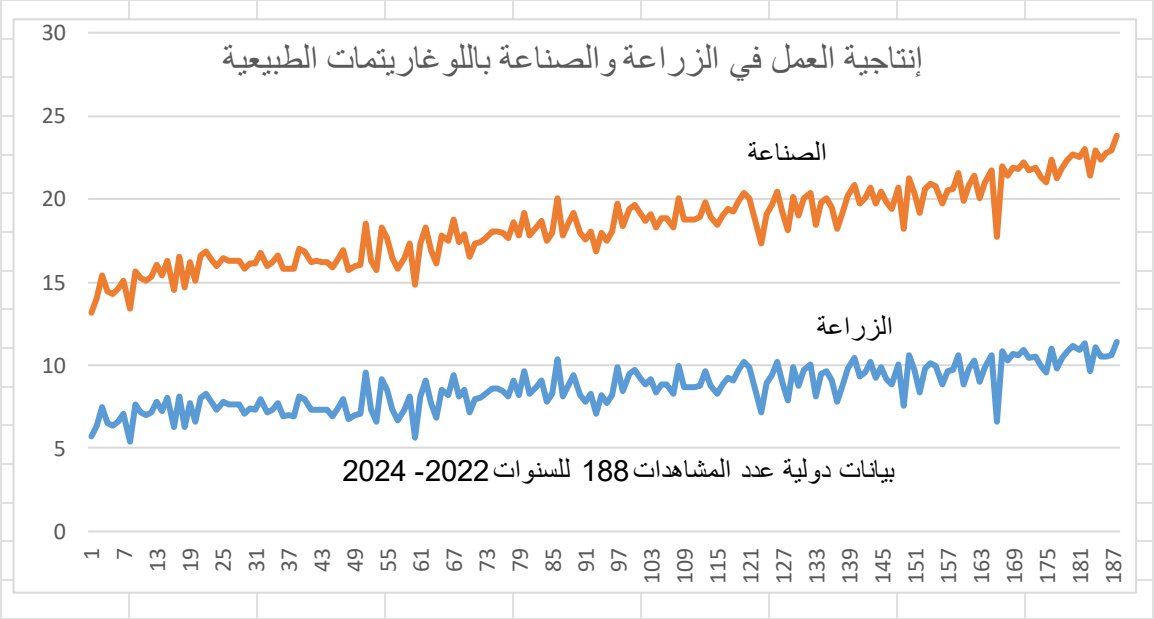

إرتفاع تكاليف العمل يضيف أيضاً إلى تكاليف الإنتاج الزراعي، مباشرة أو بدلالة كلفة الفرصة البديلة، فيتقلص كذلك. من تلك الوقائع يظهر السباق بين الإنتاجية وعلاقات العمل والأجور والضمانات المرفوعة بالريع والتي تتجاوز ما يناسب الإنتاجية لإقتصاد من فئة الدول متوسطة الدخل.

الفارق في مستوى التطور الإقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية يقاس بفجوة الإنتاجية، وهي واسعة، وإستناداً إلى دراسات البنك الدولي حول هذا الموضوع خصوصاً تبين أن إنتاجية العمل دون خمسها في الدول المتقدمة، أما الدول واطئة الدخل تقارب 2% من نظيرتها للدول المتقدمة. ولا أرى جديداً في هذا لأن المقارنة الشائعة على أساس متوسط الدخل للفرد تعبر عن ذات الفجوة. وقد إتسعت فجوة الإنتاجية بين الدول الناهضة والمتقدمة لثلاث عقود بين عام 1970 وبداية الألفية الثالثة. ولكي تقترب الإنتاجية في الدول النامية من مستويات الدول المتقدمة لا بد أن تنمو بأسرع منها، وهي ذات العلاقة، تقريباً، بمقياس متوسط الناتج المحلي للفرد في الإتجاه العام.

المدة المطلوبة لسد الفجوة طويلة، على فرض نمو الإنتاجية في الدول النامية بمعدل أسرع منها في المتقدمة، بمعنى ان التفاوت في الدخل للفرد يبقى ربما لمئة سنة اخرى او اكثر. ولذا تكفي عملية اللحاق أي الإقتراب من مستويات الدول المتقدمة لضمان عدم التراجع. الدول متوسطة الدخل على مستوى المجموعة حسّنت موقعها النسبي بمقياس متوسط الناتج للفرد تجاه الولايات المتحدة من دون 5% عام 1960 إلى حوالي 8% عام 2024.

مزايا التخلف نظرية صاغها المؤرخ الإقتصادي الكسندر غيرشنكرون عام 1952 وفحواها أن الدولة النامية تستطيع إنجاز نمو صناعي أسرع من الدول الصناعية الرائدة. لأن الدول المتخلفة تستطيع إعتماد تكنولوجيا وعمليات إنتاجية متقدمة موجودة سلفاً لا تنتظر مدة طويلة للوصول إليها مثلما كانت الدول الرائدة، ودون تحمل تكاليف البحث والتطوير لإيجادها. وبهذا لا تحتاج الدولة النامية إلى تكرار مسيرة الدول المتقدمة بل اتاح لها تطور البلدان التي سبقت إمكانية القفز. فالذي يأتي لاحقاً يستطيع إستيراد وسائل إنتاج ناضجة وحديثة، من الدول المتقدمة وبذلك تجاوزت الزمن والتكاليف التي خبرتها الدول المتقدمة من قبل.

وايضاً في هذا السياق، تباشر الدولة النامية إنتاج سلع رأس المال الثقيلة ووسائل النقل الحديثة بالإنتاج الكبير وتستفيد بذلك من كل الإنجازات السابقة، وهذه إستغرقت زمنا طويلاً حتى وصلتها الدول المتقدمة.

وبوسع الدولة النامية تعويض القصور المؤسسي بما في ذلك الأسواق المالية المتنوعة والعميقة بالإعتماد على مصارف الإستثمار والحكومة. ويعبر (غيرشنكرون) عن هذه الميزة بأن الدولة كلما كانت اكثر تخلفاً فهي اكثر رغبة في التصنيع متعطشة إليه وهو ما يفسر النمو الإنفجاري والمعجل في الإنتاج الصناعي دون النمو التدريجي. وكأن هذا المؤرخ الإقتصادي قد تنبأ بكوريا الجنوبية والصين إذ قدما مصاديق كافية لنظريته. ومثال غيرشنكرون للدول المتخلفة المانيا وروسيا مقارنة مع بريطانيا الدولة الرائدة الأولى في التصنيع لأن ميدان دراسته كانت اوربا، ومن ملاحظاته أن الصناعة البريطانية كان محركا للقطاع الخاص والسوق ، بينما في المانيا وروسيا ادت مصارف الإستثمار الكبيرة والحكومة في تدخلها ما قام به السوق والقطاع الخاص في بريطانيا.

وفي تجربة بريطانيا بدأ التصنيع بسلع الإستهلاك النسيج خاصة بينما في المانيا وروسيا كان التركيز على الصناعت الثقيلة الإنتاجية ، المكائن وغيرها، وبدأت الصناعة البريطانية بالحجم الصغير وكثافة العمل ، بينما في روسيا وألمانيا المصانع الكبيرة والتكنولوجيا عالية كثافة رأس المال. هذه النظرية تؤكد إمكانية التطور، وأظهر الشكل البياني (11) علاقة عكسية بين متوسط الناتج للفرد ومعدل النمو، وإن لم تكن على درجة عالية من الإنتظام ، في كتاب التصنيع للباحث إختبار لهذه النظرية اثبت صحتها في تجربة الدول التي أصبحت متقدمة.

12: مزايا التخلف

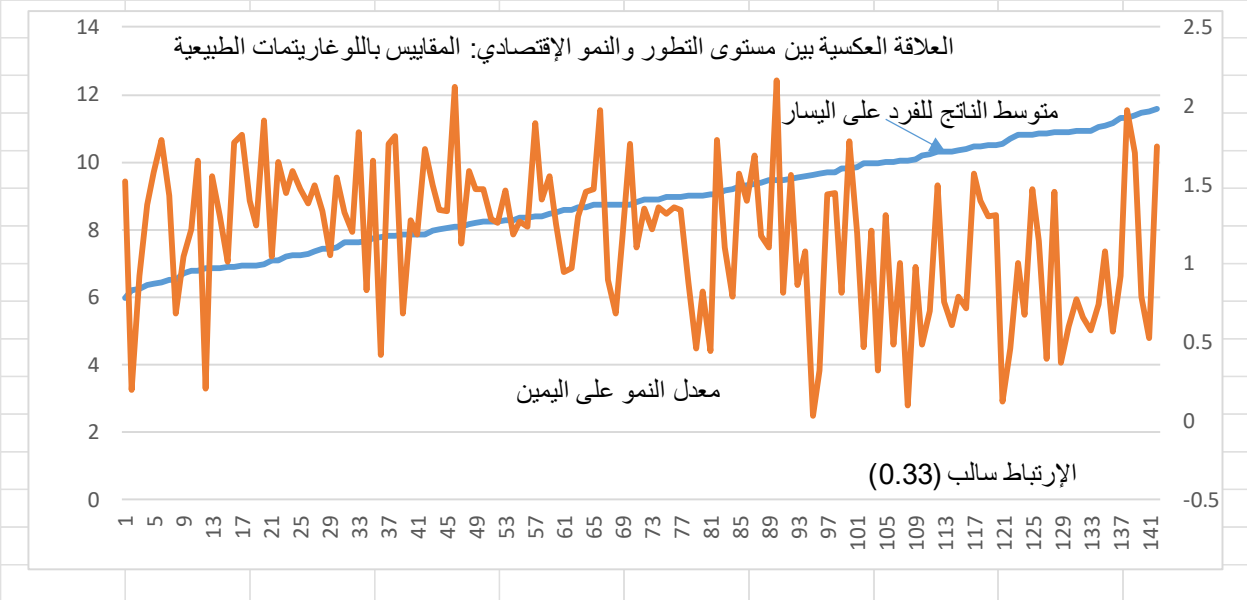

الطلب على الطاقة والنفط

الطلب على النفط عام 2005 بملايين البراميل يومياً 83.65، ويقدر 106.53 لعام 2026 ومن هذه يكون معدل النمو السنوي للطلب على النفط 1.1% . ولذا من الضروري تجنب مخاطرة ربط الإقتصاد بالنفط والتي تتضمن في النهاية تقييد النمو الإقتصادي الى ما دون معدل نمو السكان. بالإمكان تحرير الإقتصاد من قيد المورد النفطي مادامت إعادة النظر في نمط إستخدام العملة الأجنبية ضمن الإستطاعة، هذا في الأمد القريب، أما الأمد المتوسط والبعيد فيسمح بتنويع الصادرات وتعويض المستوردات.

الطلب على الطاقة بجموعها إزداد بنسبة 1.3% عام 2025 ، وفي عام 2024 كانت الزيادة 2%، ويفسر الإنخفاض بالنمو الواطئ للصناعت كثيفة الطاقة، والحرارة الأدنى مقارنة بعام 2024 وبذلك تكون الحاجة إلى التبريد أقل بالإضافة الى التحسن في إستخدام الطاقة. أعلى نمو في مصادر الطاقة للغاز والطاقة الشمسية وأسهمتا بالربع و 17% على التوالي من مجموع الزيادة في الطلب على الطاقة. بينما حصة النفط من النمو 15% وأدنى منه الفحم لنقص الطلب عليه في الهند والصين. الزيادة في الطلب على النفط 0.65 مليون برميل يوميا. مبيعات السيارات الكهربائية إزدادت بنسبة 20% عن السنة السابقة وهو اتجاه يقلل الطلب على النفط إضافة على إنخفاض النفط المستخدم في توليد الكهرباء. الصين لها الحصة الكبر في زيادة الطلب على الطاقة ، والولايات المتحدة شهدت عام 2025 نمواً في الطلب على الطاقة بنسبة 2%. هذه البيانات التي نشرتها منظمة الطاقة الدولية ولو أنها تقتصر على سنتين لكنها تفصح عن ضآلة نمو الطلب على النفط .

الطلب على الكهرباء ينمو عادة باعلى من نمو الطلب على الطاقة الاولية، في عام 2025 نما 2.3 مرة بقدر نمو الطلب على الطاقة ، وسجلت الصين نمواً في الكهرباء بنسبة 5% ،ويزداد الطلب بأثر التوسع في السيارات الكهربائية. لكن النفط لا ينتفع من ذلك النمو طالما يتناقص إستخدامه في توليد الكهرباء مقارنة بالغاز والمصادر المتجددة.

13: العلاقة بين متوسط إستهلاك الطاقة للفرد ومتوسط الناتج للفرد في سويسرا

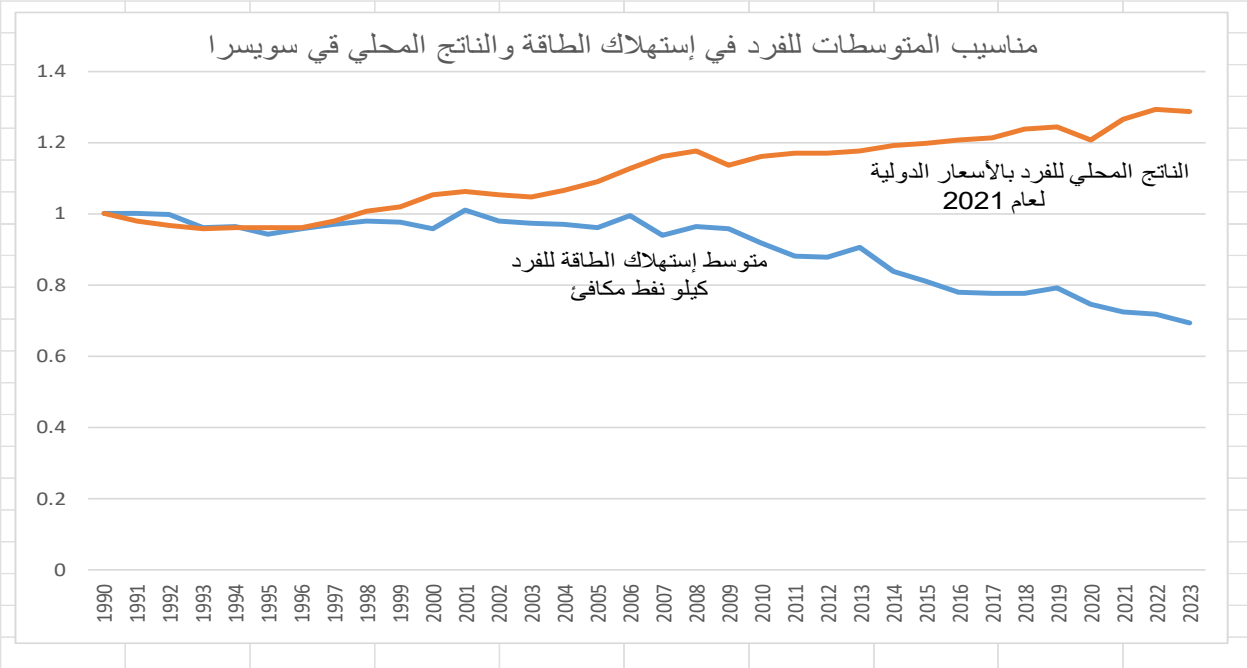

على نطاق واسع تبنت الدول برامج لخفض كثافة الطاقة في وحدة الناتج المحلي، وإضافة على اثر السياسات التي تتبعها الدول ثمة عامل آخر موضوعي لهذا الإنخفاض الا وهو تحول الإقتصاد نحو الخدمات وتوسع الحجم النسبي للأنشطة خفيفة الطاقة عموما. نلاحظ من تجربة سويسرا إنخفاض متوسط الطاقة للفرد على نحو لافت في حين ينمو متوسط الناتج للفرد. اي ان هذه الدولة واخرى إتبعت سياساتها التكنولوجية إستطاعت التوفيق بين إستدامة النمو وتخفيض الكم المستخدم من الطاقة. النمط الذي شهدته سويسرا تطلب خفض كثافة الطاقة لوحدة المنتج بمعدل أزيد من نمو متوسط الناتج للفرد. سويسرا حافظت على مستوى مرتفع للصناعة التحويلية مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى فهي أعلى من منطقة اليورو وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى الناتج المحلي. مثل هذه التجارب تفيد أن التكنولوجيا صارت اكثر طواعية من قبل بحيث تحافظ على الصناعة وتخفّض الحجم المطلوب من الطاقة. ومنها ، ايضاً، أن نمو الطلب على النفط سيبقى عند مستوياته المنخفضة الحالية أو ربما أدنى.

14: تناقص كثافة الطاقة لوحدة الناتج المحلي

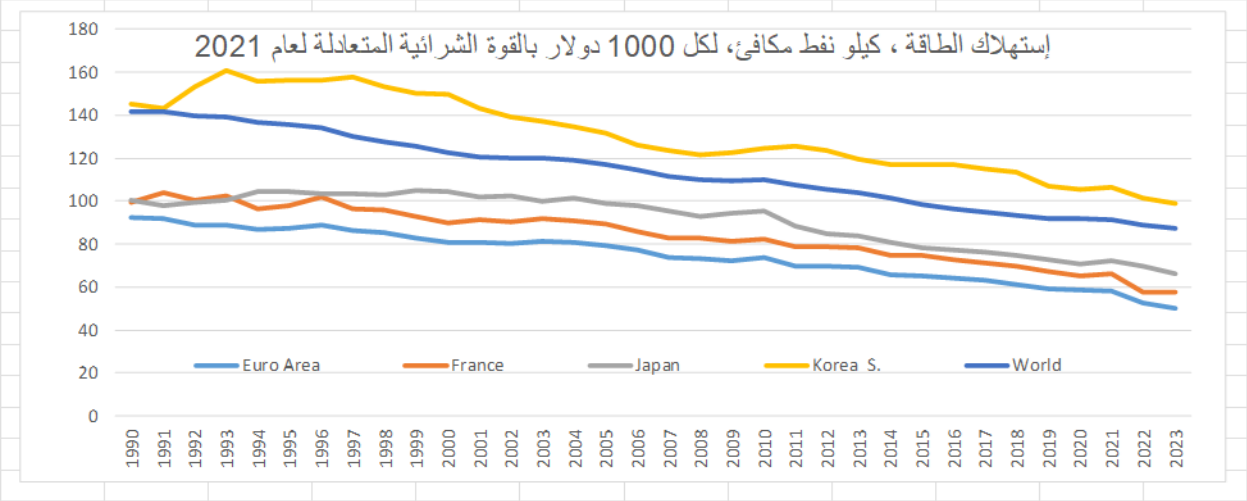

تطرح اسباب عدة لتقليل إستخدام طاقة الوقود الأحفوري وبما ان النمو الإقتصادي مستمر وإستدامته مطلوبة، والطلب على الطاقة دالة بحجم النشاط الإقتصادي الذي يعبر عنه الناتج المحلي، لذا إتجهت الدول، المستهلكة خاصة- إلى الخفض المتواصل لكثافة الطاقة في وحدة المنتج. تقليل كثافة الطاقة في وحدة الناتج المحلي. من المتوقع إزدياد الطلب على الطاقة بين 25% الى 30% أي ان اقصى معدل نمو سنوي للطاقة 1.65 % ، واكثر الزيادة تأتي من الدول النامية. ومع ذلك يقدر السكان الذين يفتقرون إلى الطاقة بحوالي مليار إنسان يكتفون بالوقود التقليدي الحيوي. الإحترار العالمي وتغير المناخ من أقوى الأسباب التي نالت دعما سياسياً وإجتماعياً لتقليل إستخدام الوقود الأحفوري. كفاءة الطاقة، والتي تعرف بإستخدام طاقة أقل لنفس المقدار من السلع والخدمات، لها دور في الحفاظ على النمو الإقتصادي وفي نفس الوقت تناقص مقادير الطاقة للوحدة من الإنتاج او الإستهلاك.

مفهوم كفاءة الطاقة له مضمون مختلف عن كلّ من حفظ الطاقة وإدارتها، فحفظ الطاقة يفيد خفض إستهلاك الطاقة بكل الوسائل، وبهذا يشير مفهوم حفظ الطاقة إلى سلوك يؤدي إلى إستهلاك أقل للطاقة. بينما تعني كفاءة الطاقة إستعمال تكنولوجيا تتطلب طاقة أقل لأداء نفس الوظيفة. اما إدارة الطاقة فتتعامل مع التخطيط وعمليات الطاقة المرتبطة بالإنتاج والإستهلاك. كفاءة الطاقة تتحقق عندما تنخفض كثافة الطاقة للمنتج او العملية الإنتاجية تنخفض دون خفض الإنتاج او الإستهلاك.

15: أسعار النفط والذهب: دورات وتذبذب

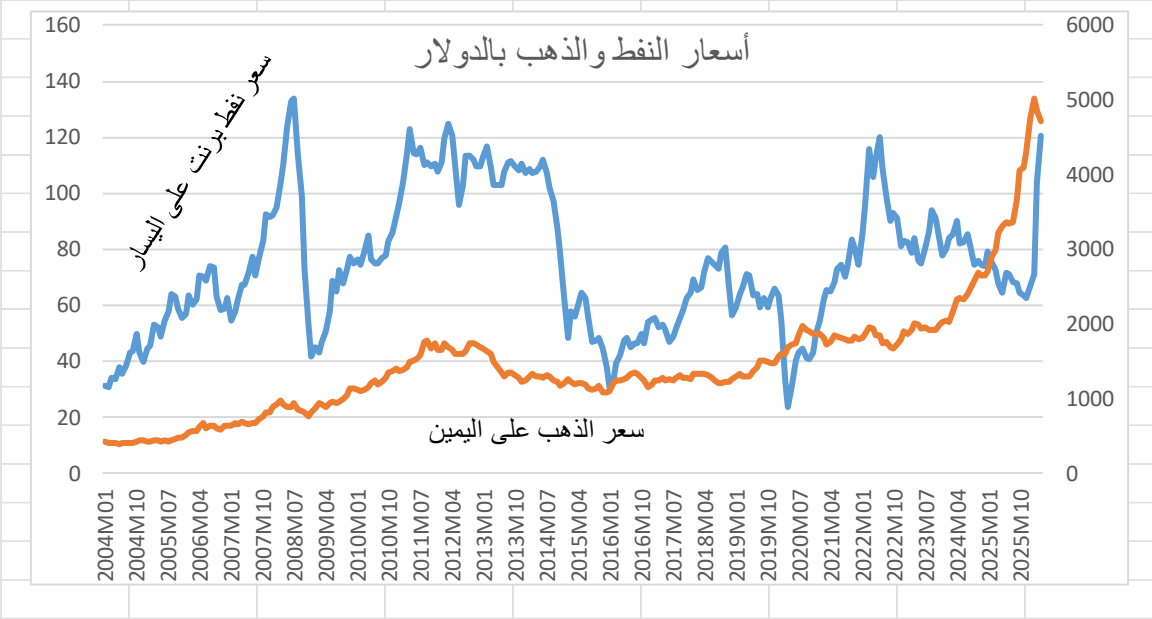

سعر النفط يتبذب ويشترك في هذه الخاصية مع بقية السلع الأولية، وثمة خصائص للنفط منها قدرة كبار المنتجين على التحكم بالعرض، وحساسيته للأحداث الجيوسياسية. النفط يتاجر به على النطاق الكوني واسعار الخامات التي تنتج في أي مكان تتحرك سوية. وفروقات الأسعار بين النفط الخفيف ذي المحتوى الكبريتي الواطئ والثقيل عالي الكبريت لا تغير من صفة وحدة سعر النفط على مستوى العالم لأنها تعكس إختلافات النوعية وتبقى ضمن مديات محدودة وتتذبذب سوية. أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية يمكن ان تتأثر بأحداث من المحتمل ان تربك تدفق الخام والمنتجات إلى السوق. وتلك الأحداث منها جيوبوليتيكية او مناخية قد تقود إلى إضطراب فعلي ، أو حالة عدم تأكد من مستقبل العرض او الطلب والتي تؤدي إلى تذبذب أعلى في الأسعار.

تفسر تذبذبات أسعار النفط، او هي مرتبطة فعلاً للإستجابة الواطئة أو عدم مرونة العرض والطلب لتغيرات الأسعار في الأمد القصير. القدرة الإنتاجية للنفط والمعدات التي تستخدم المنتجات النفطية ثابتة في الأمد القريب، ويتطلب الأمر سنوات لتطوير مصادر جديدة لإنتاج النفط، كما من الصعب على المستهلك التحول إلى طاقة بديلة أوزيادة كفاءة الوقود في المدى القريب. في مثل هذه الظروف تصبح التغيرات العنيفة للأسعار ضرورية لإعادة توازن العرض مع الطلب.

وكثير من الصدمات النفطية كانت سياسية منها الحظر النفطي العربي في حرب تشرين، والحرب العراقية الإيرانية وحروب الخليج وحرب اوكرانيا والعقوبات الإقتصادية الأمريكية وغيرها. ولذلك صارت الأخبار والأحداث والتوقعات السياسية مؤثرة في حركة اسعار النفط. التوقعات تشمل حجم الصدمة النفطية المحتملة ومدتها، وايضاً ينظر المستهلكون في مدى توفر المخزون وإستعداد منتجين آخرين للتعويض. وايضاً الطاقة الإحتياطية للإنتاج إن كانت كبيرة لا تتغير الأسعار بمديات واسعة، وحين تكون هناك إهتمامات جدية حول إحتمال الإضطراب، وفي نفس الوقت لا تكفي الطاقة الإحتياطية ولا المخزون ربما تقفز الأسعار نحو مستويات بالغة الإرتفاع لأن القلق يتعدى العرض والطلب الحاليين ويمتد ابعد منهما في نظرة أمامية متشائمة.

المالية العامة

إعتادت الدول المتطورة في إدارة المالية العامة إعداد الحكومة لإطار إقتصادي كلي تعتمده أولاً وتُعد الموازنة العامة في ضوئه. في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، يكون الإطار الإقتصادي الكلي الفصل الأول من الموازنة. ويُحتم القانون مناقشتة في الهيئة التشريعية أولاً قبل الدخول في فصول الأيراد والإنفاق. والمقصود ان وظيفة الموازنة العامة، والمالية العامة، كلها في الإقتصاد والمجتمع وليست قائمة بذاتها. الإمكانات والوسائل والأهداف في الإقتصاد. الموازنة العامة والجهاز المصرفي آليات وسيطة ليست خالقة للموارد بل تؤثر في أنماط التصرف بها سلباً أو إيجاباً.

من اهم وظائف الموازنة الإستثمار العام، وهذه المسألة كانت محل وعي الدولة بعد إتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط الأجنبية مطلع خمسينات القرن الماضي. أرِيدَ إبتداءأ تخصيص كل موارد النفط للإستثمار العام. تقييم أداء المالية العامة في الإستثمار مطلوب وتوجد قناعات تستند إلى حقائق بأن إدارة الإستثمار العام كانت مرتبكة وإنجازاتها محدودة لا تتناسب مع التكاليف. وأشير إلى كتاب الباحث في المالية العامة ودراسات حول الإستثمار العام وفجوة البنى التحتية.

نظام الإستثمار العام ينتظر تغييراً جذرياً، على ثلاث مستويات: إدارة المشاريع ، وشركات التنفيذ ، ووحدات الرقابة. وقبل ذلك أن تلتزم الحكومة برامج إستثمار واضحة مُعرّفة بمشاريع موصّفة وخاضعة لتحليل إقتصادي منهجي. تلك البرامج في : الإستخراج غير النفطي ، الصناعة التحويلية ، الزراعة ، الكهرباء، ثم البنى التحتية تبعاً لأصنافها، ومع هذا التوجه تأتي المباشرة بتطوير قدرات وطنية كبيرة في التشييد. محور هذا التوجه التصنيع وتنويع الصادرت وجميع برامج الإستثمار وغيرها تدور حوله.

قطاع النفط لم يزل مرتكز إقتصاد العراق ، ومورد النفط ريعي ، والريع تفاضلي هو الفرق بين سعر النفط الذي تعينه الكلفة الكلية لبرميل النفط الحدي في العالم وكلفة النفط في العراق. السيطرة على التكاليف غاية في الأهمية ، ولا بد ان تستند إلى تكاليف معيارية معدة بمنتهى الدقة الفنية وتقارن بها التكاليف الفعلية وتنشر من أجل الشفافية. توجد تكاليف زائدة في النفط وهذه تُقتطع من الريع المحتمل، إرتفاع التكاليف يُعزى بعضه إلى العقود التي نظمت العلاقة بين وزارة النفط والشركات الأجنبية، وبعض الزيادة في التكاليف تعود إلى مقاولات التطوير ونفقات التشغيل التي تتطلب ضبطاً نحو خفضها.

عقود التجهيزات الحكومية تحتاج مراجعة وتغيير النظام . بقية النفقات، عدا الإستثمار والتجهيزات التعاقدية نفقات مستلزمات سلعية وخدمية ، ورغم أن هذه النفقات ليست كبيرة لكنها تحتاج إلى إسلوب مختلف. الموازنة العامة لا بد أن تؤكد وحدة الدولة ولهذا تبقى القواعد الموحدة للقرار المالي مطلوبة. إعادة الموازنة إلى المالية العامة وإعادة المالية إلى الإقتصاد الوطني ، وربط الإقتصاد الوطني بمسار مستقبلي مُلزم للجميع يُعرّف ذلك المسار بالبرامج الإستثمارية آنفاً.

أرتبط الإنشغال بالموازنة والعجز بالرواتب، ولاشك ان السلطات المتعاقبة أدرجت الكثير من العراقيين على قوائم الرواتب بهدف إيصال دخل للأسرة العراقية. لم يكن للتوظيف في القطاع العام هدف آخر. هو تعويض عن تأخر أو إخفاق في تطوير طاقات إنتاجية تولد فرص عمل منتجة، وتستجيب لتطلعات الشباب في مجتمع حديث. فرص عمل في مؤسسات الإنتاج الكبير المتطور تقنياً وفي التنظيم، وإدارة رصينة وعلاقات عمل تحفظ كرامة الإنسان وضمانات تقاعدية. أزمة الموازنة من نتائج الإنفصام بين المالية العامة والإقتصاد. والمعالجة الممكنة ليست في دائرة الموازنة بل أيضاً في الإقتصاد والمجتمع.

إقتصاد العراق ينتظر قيادة، والمقصود منهج وحيد يحكم جميع القرارات وهدف وإرادة، الوقائع والجزئيات ومختلف وحدات الدولة تشترك بعملية موحدة لضمان مسار مختلف نحو المستقبل. أزمة المالية العامة في العجز الإنتاجي للإقتصاد، كما سيتضح. نوصي بمناقشة موازنة عام 2026 وما بعدها إستنادا إلى إطار إقتصادي واضح ومفهوم. ينطلق أولاً من التشغيل والإنتاجية والتكنولوجيا والتنظيم، ثم الإختلال البنيوي في الإنتاج ، والنظر في ميزان المدفوعات ومستقبله. ويلاحَظ إنحسار الإنتاج السلعي وتعثر التكوين الرأسمالي. وهذا لا يتم دون الإستعداد لتعريض جميع الأفكار للإختبار، إلى الآن لا توجد بوادر نقد التجربة السابقة وما قامت عليه من إفتراضات.

مورد النفط عملة أجنبية ووظيفتها الإقتصادية تمويل المدفوعات الخارجية الخاصة والعامة، اما تمويل الإنفاق بالدينار فيأتي نتيجة مبادلة العملة الأجنبية بالدينار مع البنك المركزي. وفي الأخير لأن العملة الأجنبية مطلوبة يكون تمويل الموازنة بهذه الطريقة حقيقي.

ولوفرضنا ، لإيضاح الفكرة، ان الحكومة باعت عملة أجنبية للبنك المركزي، وتوجد مصادر أخرى للعملة الأجنبية تكفي إحتياجات القطاع الخاص، إشترى البنك المركزي العملة الأجنبية واضافها إلى إحتياطياته في الخارج، فالدنانير التي أخذتها الموازنة لقاء تلك العملة تمويل غير حقيقي إقتصاديا.

بتعبير آخر أن المستوردات هي التي تجعل المبادلة حقيقية فالدنانير التي أخذتها الموازنة تقابلها مستوردات.

الإنفاق الحكومي في العراق إضافة ، تقريباً، صافية إلى الطلب الكلي إبتداءاً وقد تكون للإنفاق آثار مضاعفة. تلك الإصافة غلى الطلب تقابلها الإستيرادات وهو الشرط التوازني للإنفاق الحكومي. تدريجياً مع تنمية الإنتاج السلعي في العراق، وصادرات من غير النفط، وإيرادات محلية متزايدة ، هذه العملية المطلوب المباشرة بها تحرر المالية العامة من التلازم مع المدفوعات الخارجية ، ومرونة أكثر لإدارة إقتصاد العراق.

في هذا العرض لا نتاول مفردات الإطار الإقتصادي بل نشير إلى مسألتين الأولى حول توليد وتوزيع الدخل والعدالة الإجتماعية والثانية مشكلة الإنحسار الإنتاجي.

من احدث البيانات المتاحة عن عام 2024 في العراق وجدنا الآتي: متوسط الناتج المحلي لفرد بالدينار الجاري 7.896 مليون دينار ، والإستهلاك الأسري من الناتج 40.445 %. وبهذا يكون متوسط الإستهلاك الأسري للفرد 3.193 مليون دينار في السنة، ولإستكمال الصورة نفترض الميل للإدخار 20 % من الدخل ، وبذلك يكون متوسط الدخل الأسري للفرد 3.991 مليون دينار. سكان العراق عام 2024 وعدد الأسر 46.119 مليون نسمة و 8.054 مليون أسرة. وبذلك يكون متوسط الدخل الأسري للأسرة 22.854 مليون دينار. وبالمتوسط لمكتسب الدخل 13.304 مليون على فرض أن مكتسبي الدخل 30 % من السكان وفي البيانات المنشورة النسبة أعلى من هذه بين 32% و 35% .

نسبة النفط في الناتج متغيرة لنفترضها 45% من الناتج عند إستبعاد النفط تكون القيمة المضافة بالمتوسط للمشتغل خارج النفط 14.4761 مليون دينار سنوياً وعند إستبعاد الخدمات تكون القيمة المصافة للمشتغل أوطأ.

السكان الفقراء نسبتهم 17.5 % من مجموع السكان ، ويُعرف خط الفقر بمبلغ 137 ألف دينار للفرد في الشهر، وللسنة 1.644 مليون دينار . ومن هذه البيانات يكون دخل الكاسب 457 ألف دينار شهريا هو الحد الأدنى، وللأسرة متوسطة الحجم في السنة 9.413 مليون دينار. وعندما نستبعد الإدخار من الفئة واطئة الدخل، يصبح الحد الأدنى للمكسب الشهري 365 ألف دينار، وللأسرة متوسطة الحجم سنوياً 7.531 مليون دينار.

16: هيمنة الخدمات في الإقتصاد غير النفطي

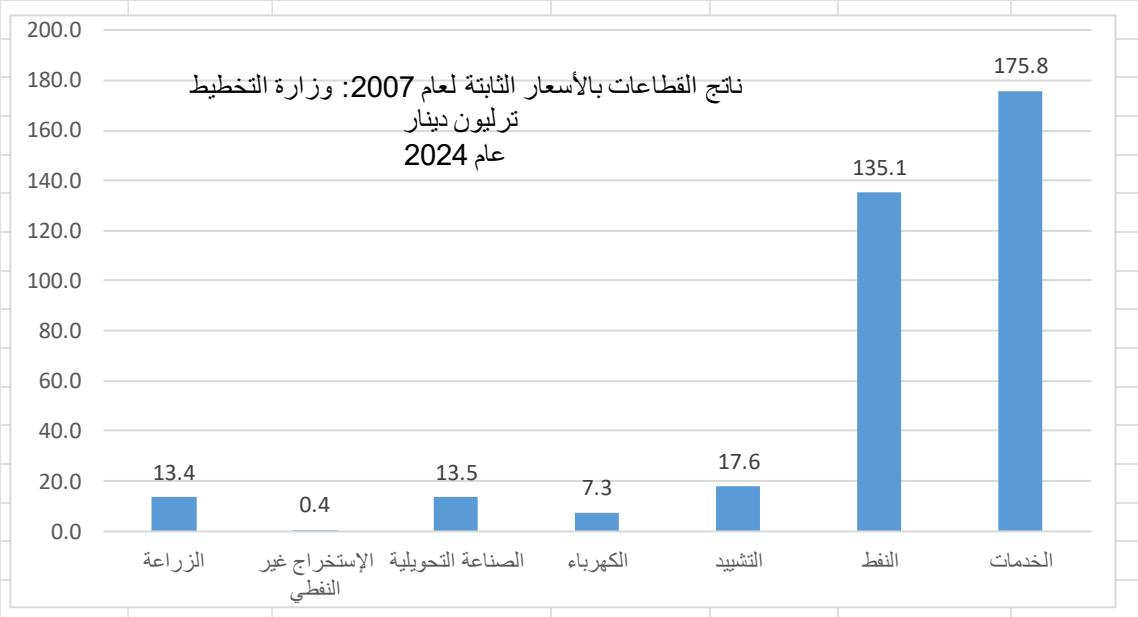

من غير المعقول زيادة الموارد لتمويل ذات الفعاليات السابقة والتي تكاد تقتصر على تشغيل الدوائر الحكومية بتكاليف باهضة. الموازنة توظف عمل وعملة أجنبية وموارد محلية ونتائجها موضع تساؤل من جهة الوظيفة الإقتصادية على وجه الخصوص في دولة نامية. وتجب الإشارة إلى ضرورة حضور مالية القطاع العام بأكملها دائما في دائرة القرار وليس الموازنة مجتزأة. السؤال الذي لا يمكن أغفاله " كيف يعمل الإقتصاد العراقي على نحو أمثل" وهذا الأمثل يحتاج تعريفاً قطعياً ملزماً لجميع دوائر السلطة. الإجابة على ذاك السؤال تُعيّن ليس فقط كيفية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، بل تكفي الأجابة لبيان المستقبل الذي نتجه إليه. لكن ما هي صيغة الإجابة ، أولاً ان تقدم دليل عمل واضح : قطاعات وموارد، واهداف إستثمار وإنتاج وتشغيل وتوليد وتوزيع الدخل والعناية بالضعفاء والتخلص من الفقر. دليل العمل المقصود أن يكتب في الضمائر والعقول وليس على الورق.

17. إنتظام الموازنة العامة في السياق الإقتصادي والإجتماعي ألأوسع

للنظر في السياق الإقتصادي للموازنة من جهة العمل، الإقتصاد يقبل التبويب في اربع قطاعات تنظيمية: الأسر(1)؛ قطاع الأعمال الخاص (2) ؛ قطاع الأعمال العام (3)؛ والقطاع الحكومي الصرف (4). السكان ينمو ومعه فئة ذوي الإستعداد للنشاط الإقتصادي . الزيادة في الفئة الأخيرة تتوزع على القطاعات آنفاً عدا الأسر. قطاعات الأعمال يعتمد التشغيل فيها على الإنتاج والأجر على الإنتاجية، بينما قطاع الحكومة الصرف لا تحكمه هذه المحددات فيتطلب ضوابط صارمة كي لا تضيع فرص الإرتقاء الإقتصاي بسببه.

الناتج في قطاعات الأعمال = تعويضات المشتغلين + فائض العمليات

متوسط الأجر= إنتاجية العمل (1- نسبة الفائض من الناتج)

نسبة الفائض من الناتج= عائد رأس المال / الناتج = معدل العائد على رأي المال (اس المال)/ الناتج
عدد المشتغلين= الإنتاج / الإنتاجية

إذن متوسط الأجر محكوم موضوعياً بإنتاجية العمل والتوزيع الوظيفي للدخل بين عائد العمل وعائد رأس المال. ولأن تفاوت الأجور بين فئات العاملين مربوط بمتوسط الأجر فلو صنفنا العاملين في خمس فئات متساوية الحجم من ادنى الأجور إلى أعلاها، فإذا اخذت الفئة الثالثة 100% من المتوسط والرابعة 150% والخامسة 200% من المتوسط فسيكون أجر العامل للفئتين الباقيتين من المشتغلين 10% من متوسط الأجر، وبما ان الإنتاجية واطئة ولا تتجاوز في قطاعات الأعمال غير النفطية 14 مليون دينار، وألأجر جزء من الإنتاجية فهذا التوزيع للأجور لا يسمح بالعمل ويتوقف النشاط الإقتصادي. نفهم من هذا المثال الإفتراضي ان قطاعات الأعمال بطبيعتها لها مقومات ذاتية لربط حجم المشتغلين والإنتاجية والأجور والفائض بنظام لا يستمر النشاط الإنتاجي بدونه.

مثل تلك الضوابط الذاتية لا توجد في القطاع الحكومي الصرف ولذلك لا يستقيم هذا القطاع إلا ان يحكم بضوابط السياق الإقتصادي والعدالة الإجتماعية. السلطة تنظر في مستقبل الإقتصاد بسؤال أين يعمل القادمون الجدد إلى النشاط الإقتصادي. ويحيل هذا السؤال إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة في قطاعات الأعمال وتشغيل العاملين الجدد فيها. وأيضاً للحفاظ على دوافع العمل المنتج والعائد المقبول على رأس المال ينبغي أن تنسجم الأجور ومزايا الإنتساب للقطاع الحكومي الصرف مع بقية الإقتصاد، وهذه ليست من الخيال بل توجد تجارب لدول اخرى تلتزم هذه القواعد.

لاحظنا ان تفاوت الأجور في قطاعات الأعمال له محددات منها أن مخصص الأجور جزء من الناتج وهذا الأخير من الإنتاجية والتشغيل. بينما صار تفاوت الأجور ومزايا العمل في القطاع الحكومي الصرف نتيجة نمط معين للتصرف بالموارد لا ينسجم مع الشروط الضرورية للتنمية الإقتصادية. وبالتالي نواجه أحد مسارين : إستمرار النمط الحالي والي سينتهي إلى تعطيل وظائف الموازنة العامة؛ أو نحاكي في القطاع الحكومي الصرف شروط السياق الإقتصادي ، إنتاجية العمل والأجور في قطاعات الأعمال غير النفطية ، وهي موضوع التنمية الإقتصادية ومستقبل العراق، ومبادئ العدالة الإجتماعية ومنها ضرورة إعادة توزيع الدخل المكتسب من قطاعات الأعمال اسوة بالدول الأخرى بالضرائب والإعانات، زائداً مبدأ أن العراقيين متساوون في حق الإنتفاع من الأموال السيادية.

فالتوظيف في قطاع الحكومة الصرف لا تحده شروط العلاقة الفنية بين إنتاج ملموس وتشغيل بوساطة الإنتاجية لهذا تمس الحاجة إلى معيار من خارج تقاليد التوظيف الحكومي وهو التناسب الذي تكشف عنه انماط التغير البنيوي بين حجم التشغيل في القطاع الحكومي الصرف وبقية الإقتصاد.

الإنتقال من الواقع الحالي إلى وضع مختلف ليس من الممكن فوراً ولا حتى بعد سنة او سنتين ولكنه يجري تدريجياً بشرط إلتزام الإدارة الإقتصادية للدولة برامج إستثمار كالتي أشرنا إليها آنفاً لتوليد فرص عمل إنتاجية بمزايا مقبولة إجتماعيا ثم التحول التدريجي نحو التناسب المطلوب للحفاظ على إمكانية التنمية الإقتصادية في العراق. المقصود بالقطاع الحكومي الصرف كل القطاع العام غير الإنتاجي ويعتمد على موارد سيادية بشكل أو آخر ولا يقتصر على دوائر الموازنة العامة.

نأتي إلى قطاع الأسر، لكل إنسان حق العيش وتتفاوت الاسر في قدرتها على إكتساب الدخل من العمل والملكية وتحويلات وإعانات لا يمكن إقامة سياسة العدالة الاجتماعية على التوزيع ألأولي للدخل بل على التوزيع النهائي. فقد يعمل في الأسرة واحد من أفرادها فقط ,اخرى إثنان أو اكثر، وقد تكون للأسرة مصادر دخل أخرى أو لا. الحاجة ماسة إلى الملف الإقتصادي للأسرة وحتى ذلك المنجز نعتمد على مصادر معلومات نزيهة لتشخيص الأولى بالرعاية. ومتابعة تغير اوضاع الأسرة فقد تكتسب دخلاً لاحقاً او تستجد لديها حاجة لمزيد من العون. المسألة تتطلب تحريات في النطاق المكاني للأسرة وليس اعتماداً على أوراق مشكوك في مصداقيتها.

ثمة مسألة اخرى كانت مطروحة منذ سنين، وهي طالما نقر بوجود فائض في منتسبي أجهزة الدولة لماذا لا نعيد تخصيص العمل نحو أداء أفضل. مثلا نقل جزء من الفوائض للدوائر التي تشهد خطوط إنتظار على نوافذ المراجعين. هذه التوصية مطروحة منذ سنين طويلة لماذا لا يؤخذ بها اما المتطلبات الفنية لهذا ألإجراء فقد بحثت من إعادة التدريب إلى الأبنية الإضافية. لماذا لا نستحدث وظائف جديدة إقتصادية وإجتماعية يعاد تخصيص العاملين نحوها، وظائف اكثر جدوى ومقنعة للعاملين أنفسهم، في هذه الورقة نتجنب التفصيل.

مثلما الإطار الإقتصادي الكلي مطلوب للمالية العامة كذلك هو لعمل الجهاز المصرفي والإئتمان، فالنقود دالة بالدخل القومي والناتج المحلي والإئتمان علاقته وثيقة بالإنتاج والإستثمار، ومثلما نطالب الموازنة العامة بمراعاة مرحلة تطور الإقتصاد العراقي، ومبادئ العدالة الإجتماعية ، الجهاز المصرفي مطالبة بنفس المبدأ لتأكيد إنسجامه الإيجابي مع الوظيفة الإقتصادية والإجتماعية للنقود والإئتمان.

لنضرب مثالاً للكيفية التي يحكم بها الإطار الإقتصادي الكلي الإئتمان السكني. في العراق عام 2026 حوالي 8.2 مليون اسرة، بغض النظر عن نوع المسكن، الزيادة السنوية الإبتدائية 208 ألف أسرة، وعندما تضاف نسبة إندثار 2.5 % سنوياً للمساكن القائمة تصبح الحاجة واضحة إلى بناء حوالي 400 ألف وحدة سكنية سنوياً نامية بمعدل نمو السكان.

البناء السكني جزء من تكوين رأس المال، الإضافة إلى الأصول المعمرة الموظفة في إنتاج السلع والخدمات، على المستوى الوطني. المتوسط العالمي لتكوين رأس المال من الناتج حوالي 25% ليكن في العراق 30% وهو هدف بعيد. واقصى حصة كشفت عنه البيانات للسكن من تكوين رأس المال 20% . أقصى ناتج تحقق للعراق مع النفط في السنوات الأخيرة كان 417 ترليون دينار ثم إنخفض إلى ما يقارب 360 ترليون.

من تلك البيانات: أقصى ناتج ، وزخم مرتفع وغير معهود للنشاط الإستثماري في العراق، وأعلى حصة للسكن من تكوين رأس المال، هذه مجتمعة تتطلب بقاء مجموع تكوين رأس المال في السكن دون 25 ترليون دينار في السنة، إبتداءاً، وان تكون أعلى كلفة بناء بالمتوسط للوحدة السكنية 62 مليون دينار.

وعندما تستبدل تلك البيانات بمستوياتها الواقعية تنخفض الكلفة المناسبة إلى 50 مليون دينار. والسؤال الآن كم تقدم الحكومة إئتمان للبناء السكني من مجموع الكلفة. لو إفترضنا تغطية 50% من الكلفة بالإئتمان يتطلب ذلك 12.5 ترليون دينار في السنة زيادة على الرصيد السابق. بينما كان متوسط الزيادة السنوية في رصيد الإئتمان من المصارف الحكومية إلى القطاع الخاص بجميع أنشطته 3.2 ترليون دينار سنوياً للمدة 2019 – 2025.

إذا بقيت الضوابط والقرارات لا تُحكم بحساب كلي وتبقى وقائع معزولة لا رابط بينها لا ننتهي إلى نتيجة مقنعة. لا بد من حضور حدود إمكانية الإقتصاد الوطني في إدارة النطاقات الجزئية وهو من شروط الكفاءة. ومعيارية العدالة الإجتماعية في عصرنا لضمان تعظيم الرفاه وأداء الواجب تجاه الضعفاء وهم شركاء في الوجود، ولهم نفس الحق في الوطن وموارده الطبيعية ودولته والكيان المعنوي المشترك.

ملحق

18: صافي دين الجهاز المصرفي على الموازنة العامة في العراق وإيراداتها

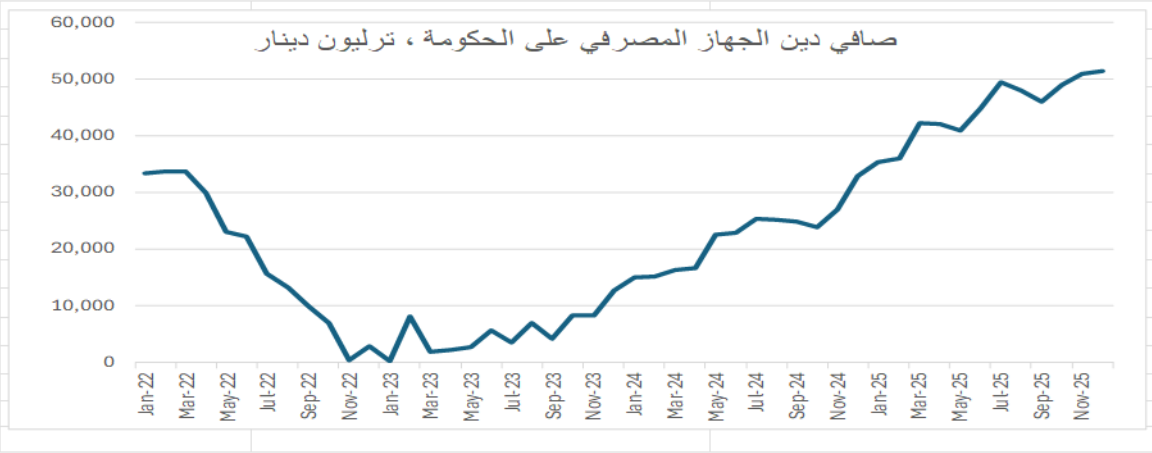

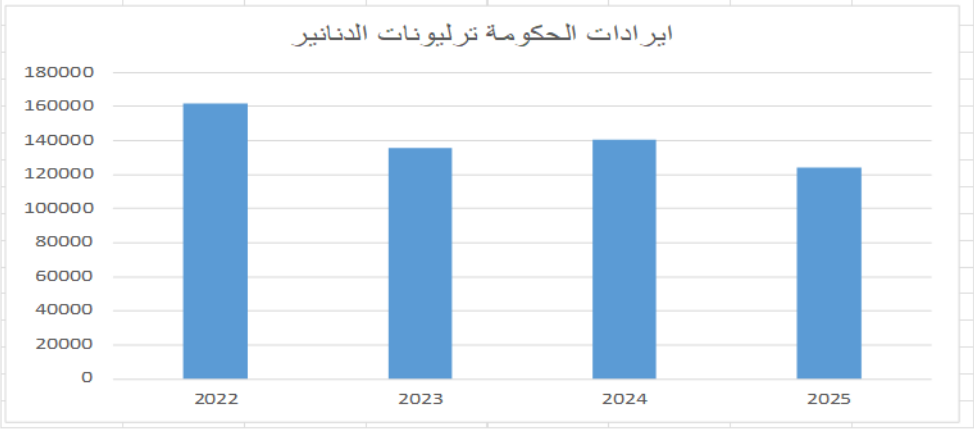

19. مسار بنية الإنتاج في الولايات المتحدة

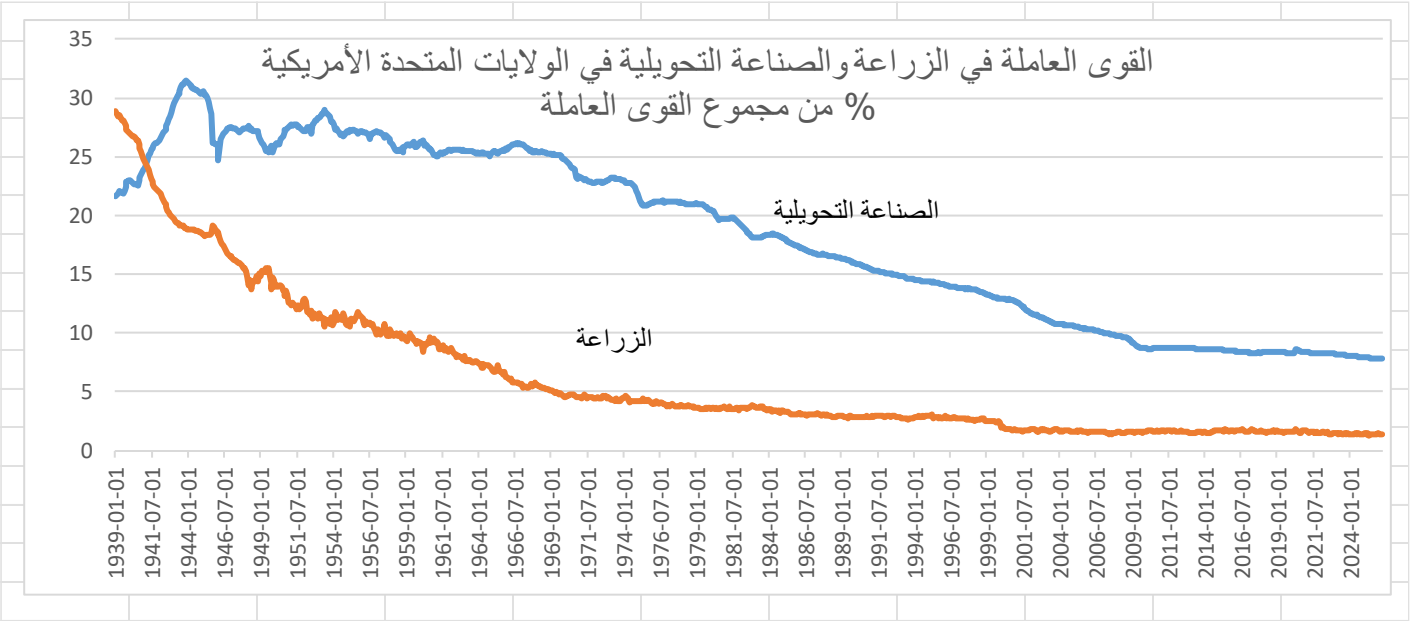

الانحسار الصناعي المبكر في الدول النامية يعيق اللحاق

كان متوسط الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية 713 دولار عام 1939 تعادل 15.6 الف دولار بأسعار 2024. إذن الإقتصاد الأمريكي آنذاك أكثر تطوراً من العراق بدلالة متوسط الناتج للفرد وإنتاجية العمل ، ويعمل في الزراعة والصناعة التحويلية أكثر من نصف القوى العاملة. هكذا تكون المقارنة، فالدول المتقدمة في وضعها الحالي أنجزت التصنيع وتحولت أو في طور التحول لإقتصاد ما بعد الصناعة. بينما الدول النامية في مرحلة متدنية من التطور الإقتصادي ولا تستطيع الحفاظ على زخم نمو مرتفع وتقلص الفجوة بينها والدول المتقدمة إلاً بالحفاظ على ثقل كبير للقطاعات السلعية .

نلاحظ تجربة البرازيل مطلع الثمانينات وصلت ذروة القوة الإقتصادية حيث الصناعة التحويلية عند اعلى ذروة معروفة في تاريخ التطور، والزراعة لم تزل تحتل مساحة إنتاجية كبيرة. بتأثير المديونية والسياسات المرتبطة بها تغيرت الإستراتيجية ، والنتيجة إنحسار مبكر للصناعة ضيع عليها فرصا سانحة في التنمية الإقتصادية. التراجع المبكر في الدول النامية أدى إلى ما يسمى فخ الدخل المتوسط. العراق يشهد إنحساراً إنتاجياً حاداً نكتشف مداه من دراسة أنماط التغير البنيوي ، وبما ان المالية العامة والنظام المصرفي كلاهما موضوعهما الإقتصاد يصبح من الضروري التعامل مع هذه الحقائق ضمن الإطار الإقتصادي الكلي الذي أشرنا إليه.

20. الإنحسار الصناعي المبكر قي البرازيل

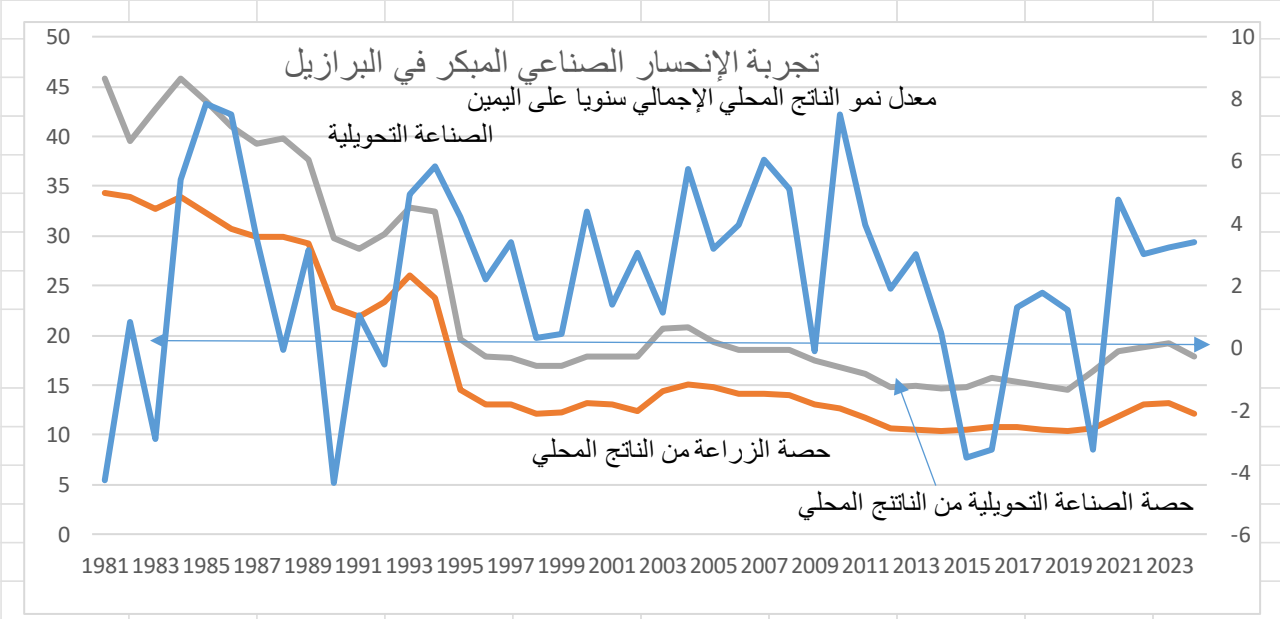

21: إنتاجية العمل والنمو الإقتصادي

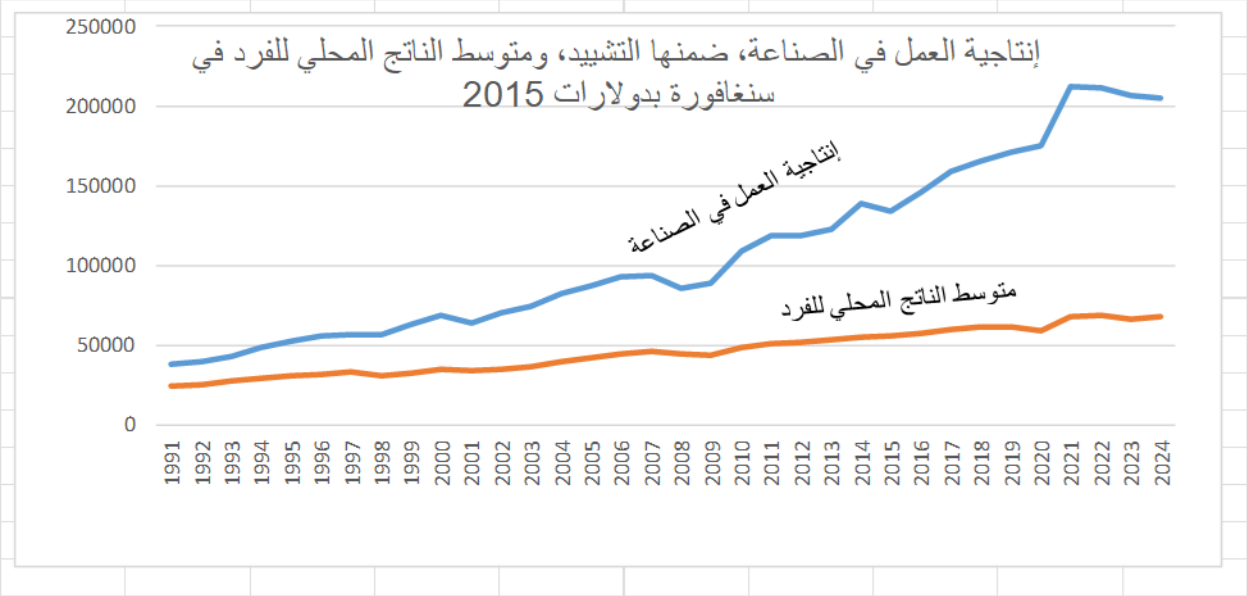

بيانات دول ريع الموارد الطبيعية عالية ومتوسطة الدخل

2004- 2024

المتوسط السنوي لنمو الصادرات %	المتوسط السنوي لنمو الناتج %	متوسط الناتج المحلي للفرد عام 2024 بالدولار	السكان عام 2024 مليون نسمة	
52.3	3.5	2343.2	1.4	1
27.6	2.6	6569.2	7.4	2
1.5	2.3	39981.8	4.9	3
5.3	6.2	6520.7	46.0	4
1.1	2.1	2620.8	6.3	5
1.6	4.0	38510.2	35.3	6
27.3	5.4	1447.1	21.3	7
3.2	3.4	23223.6	5.3	8
2.5	2.7	5190.2	91.6	9
	12.4	29675.2	0.8	10
12.6	6.5	6750.6	3.5	11
-0.6	4.6	3682.1	37.9	12
17.2	6.9	7770.6	10.2	13
-2.9	2.8	7589.3	1.9	14
-0.9	7.8	88701.5	2.9	15
2.7	4.4	3102.3	10.6	16
1.8	4.9	14154.6	20.6	17
3.9	2.5	8409.2	2.5	18
0.4	0.1	36632.9	0.5	19
7.4	3.5	50759.8	11.0	20

21	0.8	1933.6	3.4	5.1
22	46.8	5753.0	2.7	-1.1
23	1.6	30470.5	4.0	4.5
24	36.4	3161.7	6.8	10.5
25	7.5	6856.7	8.5	26.9
26	0.6	6961.8	1.7	
27	14.8	1695.0	4.9	12.4
28	143.5	15619.6	2.8	2.4
29	0.5	5192.5	4.2	6.5
30	19.8	17067.0	3.3	2.0
31	0.3	33701.9	-1.8	
32	1.4	20750.5	1.4	
33	132.1	1133.9	9.3	1.5
34	27.2	65169.5	2.7	3.2
35	34.4	2390.8	5.8	10.9
36	5.2	2135.8	4.3	7.3
37	34.2	8452.4	4.3	4.2
38	18.1	6874.7	3.3	2.8
39	7.2	2420.2	4.6	5.8
40	12.4	4421.2	3.5	3.0
41	5.6	109269.5	1.6	1.1

	المتوسط السنوي لمعدل التضخم	المتوسط السنوي لنمو النقود %	الإحتياطيات إلى الإستيرادات السنوية %	سرعة دوران النقود	ريع الموارد الطبيعية %من الناتج المحلي
1	4.6	16.5	57.5	1.8	79.4
2	6.5	14.2	311.9		61.0
3	3.5	6.9	87.0	1.3	54.0
4	7.2	14.0	127.7	2.2	46.9
5	2.9	13.5	13.0	3.8	42.7
6	2.8	11.3	161.5		41.3
7	11.6	21.0	39.7	3.4	35.3
8	2.4	13.4	36.4		34.3
9	23.4	27.9			34.2
10	3.7	11.3		3.7	33.7
11	9.3	22.8	32.6	1.9	33.1
12	18.6	26.4	61.5	5.6	32.0
13	7.2	21.9	51.3	2.8	29.9
14	3.5	12.0	39.7	8.0	27.8
15	3.5	14.9	68.4	1.1	27.7
16	4.5	13.0			27.4
17	8.8	21.4	56.3	3.0	26.8
18	2.3	9.9	21.7		24.8
19	0.6	3.6	49.5	1.3	24.3
20	2.1	12.9	41.5	1.0	24.0
21	5.1	12.9	73.1	2.1	22.9
22	4.8	10.6	157.3	1.4	22.6

23	1.8	11.8	15.1		22.4
24	11.8	22.9	91.4	5.4	20.5
25					20.2
26	20.3	22.6		1.5	19.8
27	14.0	23.6	15.1	3.7	19.0
28	8.3	19.5	161.4		18.5
29	2.1	7.6	56.3	1.1	17.7
30	3.9	8.8	40.7	1.2	16.9
31	1.1				16.8
32	5.1	7.8		1.4	15.6
33	17.3	20.7	11.8		13.4
34	2.7	8.8	15.9	0.8	13.4
35	15.4	28.0	16.5	3.3	13.3
36	5.0	12.9			13.2
37	3.3	12.9	111.8	1.6	12.7
38	2.7	11.4	19.1	1.9	11.6
39	7.5	20.1	27.9	2.3	11.5
40	4.5	9.8	17.3	1.7	10.5
41	2.4	6.2	48.5	1.7	10.0

هذه بيانات دول ريع الموارد الطبيعية لجميع الدول المتقدمة ومتوسطة الدخل التي يزيد فيها الريع عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي. جميع متوسطات النمو السنوي للمدة2004- 2024. مؤشر الريع أقصى نسبة للمدة منذ عام 2015. سرعة دوران النقود متوسطة للثلاث سنوات الأخيرة. نسبة الإحتياطيات إلى الإستيرادات للثلاث سنوات الأخيرة.

الدول وتسلسلها في الجدول

1	Timor-Leste	12	Angola	23	Bahrain	33	Ethiopia
2	Libya	13	Azerbaijan	24	Uzbekistan	34	Australia
3	Kuwait	14	Equatorial Guinea	25	Turkmenistan	35	Ghana
4	Iraq	15	Qatar	26	Suriname	36	Mauritania
5	Congo, Rep.	16	Papua New Guinea	27	Guinea	37	Peru
6	Saudi Arabia	17	Kazakhstan	28	Russian Federation	38	Ecuador
7	Zambia	18	Gabon	29	Cabo Verde	39	Kyrgyz Republic
8	Oman	19	Brunei Darussalam	30	Chile	40	Bolivia
9	Iran, Islamic Rep.	20	United Arab Emirates	31	New Caledonia	41	Norway
10	Guyana	21	Solomon Islands	32	Trinidad and Tobago		
11	Mongolia	22	Algeria				

معدلات نمو القيمة المضافة بالمتوسط للفرد في الصناعة التحويلية بأسعار عام 2015

Viet Nam	6.34	Chile	2.16	El Salvador	1.10	New Zealand	-0.77
Bangladesh	6.14	Denmark	2.09	Benin	0.99	Nigeria	-1.12
Korea R.	5.95	Dominican R.	2.04	France	0.89	Cuba	-1.36
Honduras	5.05	Fiji	2.04	Colombia	0.74	Zimbabwe	-1.70
India	4.90	Costa Rica	1.86	Paraguay	0.71	Mauritania	-2.13
Malaysia	4.60	Austria	1.83	Ecuador	0.67	Iraq	-2.15
Eswatini	4.52	TriandTob.	1.83	Mexico	0.63	Gambia, The	-3.05
Indonesia	4.19	Netherlands	1.72	Guatemala	0.46	Congo DR.	-5.01
Singapore	4.07	Burkina Faso	1.72	Mali	0.41		
Iran	3.94	Finland	1.71	Kenya	0.20		
Lesotho	3.92	Bolivia	1.71	UAE	0.10		
Uganda	3.84	Sweden	1.62	Argentina	0.07		
Turkiye	3.76	Jordan	1.61	Cameroon	0.06		
Thailand	3.61	Togo	1.60	Norway	-0.09		
Sri Lanka	3.46	Morocco	1.40	Namibia	-0.10		
Ethiopia	3.31	Uruguay	1.36	Jamaica	-0.19		
Botswana	3.22	Saudi Arabia	1.34	Panama	-0.23		
Nepal	3.13	Zambia	1.32	Brazil	-0.41		
Gabon	3.00	Peru	1.12	Australia	-0.52		
Mauritius	2.90	Nicaragua	1.11	Qatar	-0.56		
Pakistan	2.56	Tunisia	1.11	Cyprus	-0.60		

22: صادرات سلع الصناعة التحويلية % من مجموع صادرات السلع

الدول التي تزيد صادرات الصناعة التحويلية منها عن 70% من مجموع الصادرات السلعية

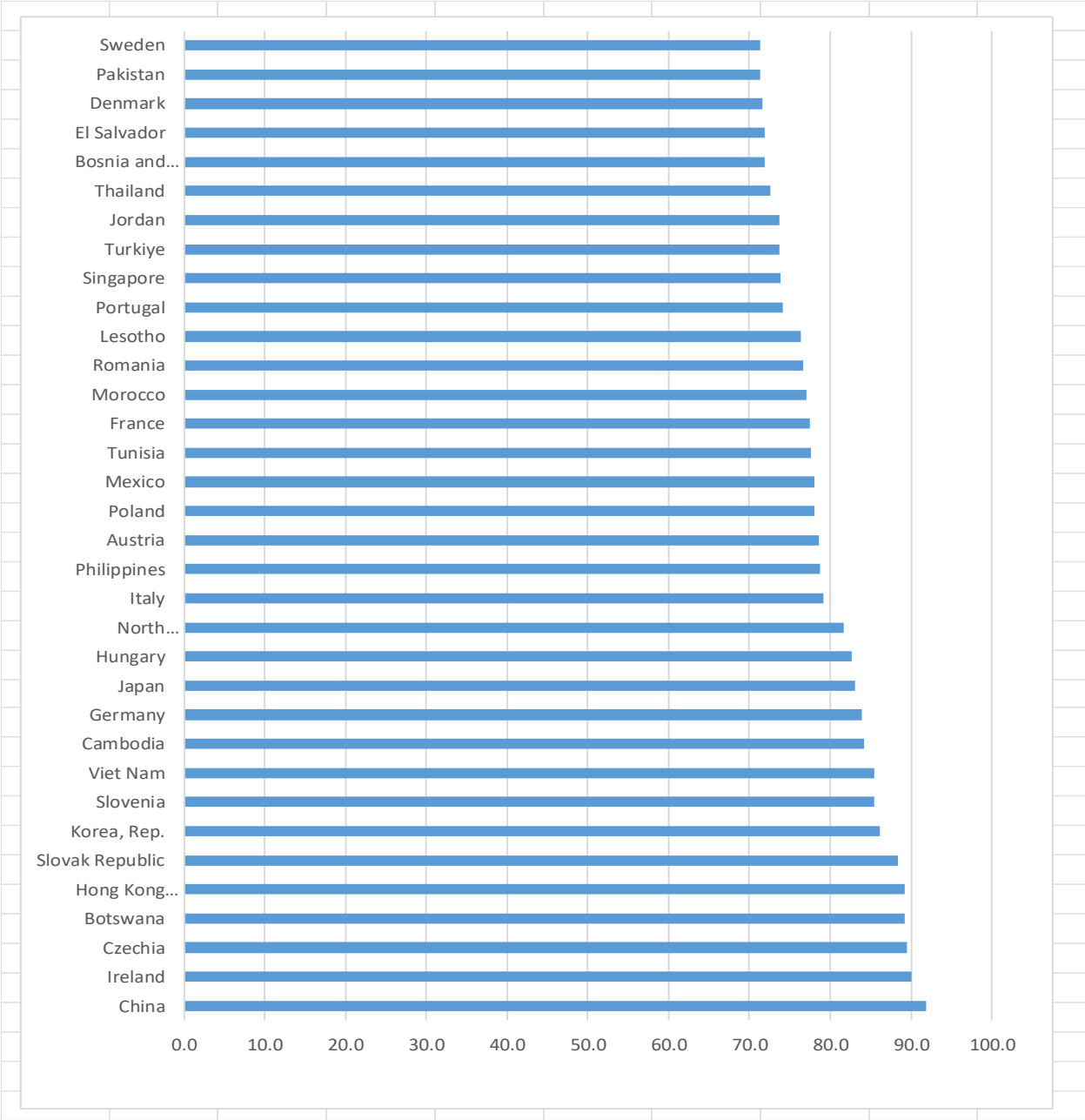

23: تطور الصادرات للدول متوسطة الدخل

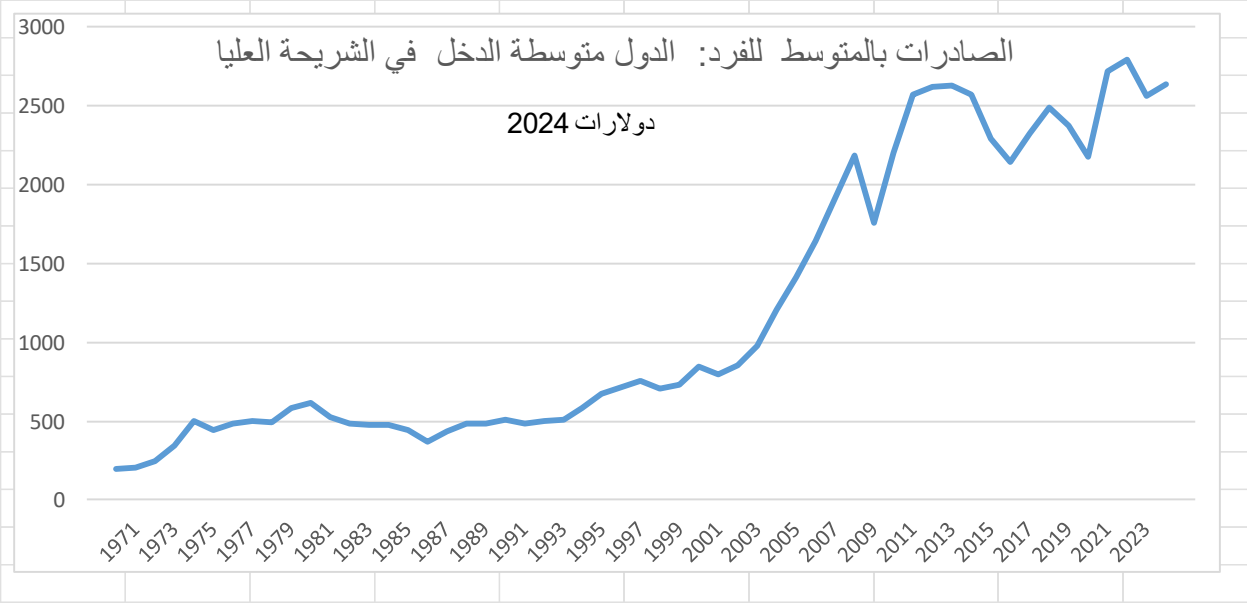

24: متوسط الناتج للفرد والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية للفرد

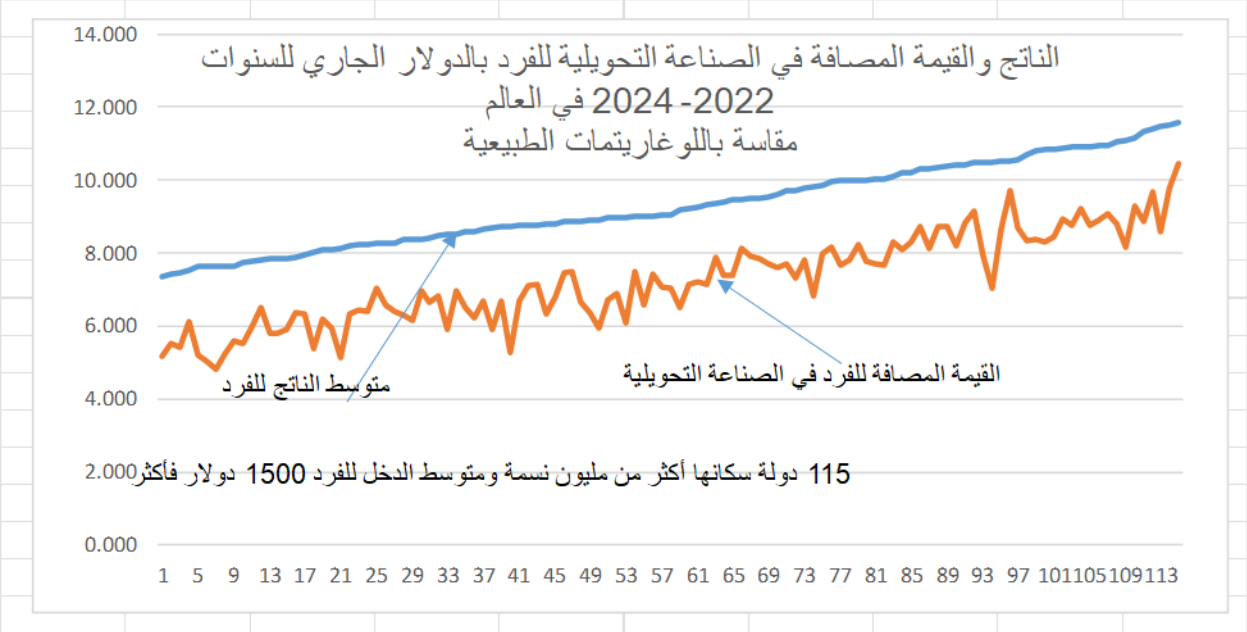

25: تزايد حصة الصين من الصناعة التحويلية في العالم

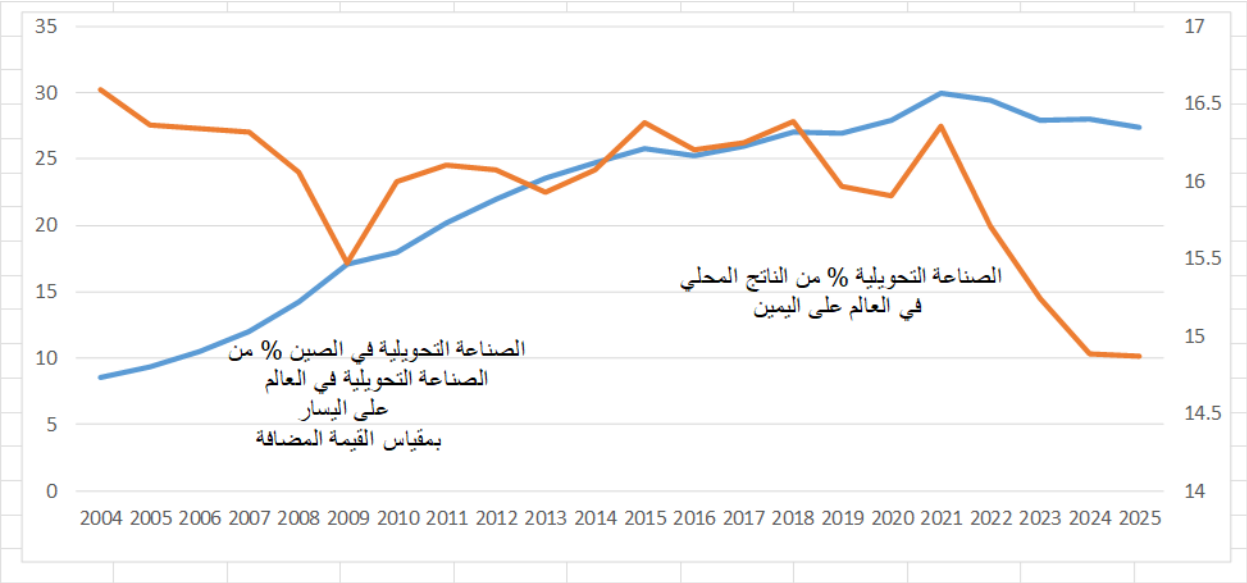

26: نمو متوسط الناتج للفرد بأسعار عام 2015

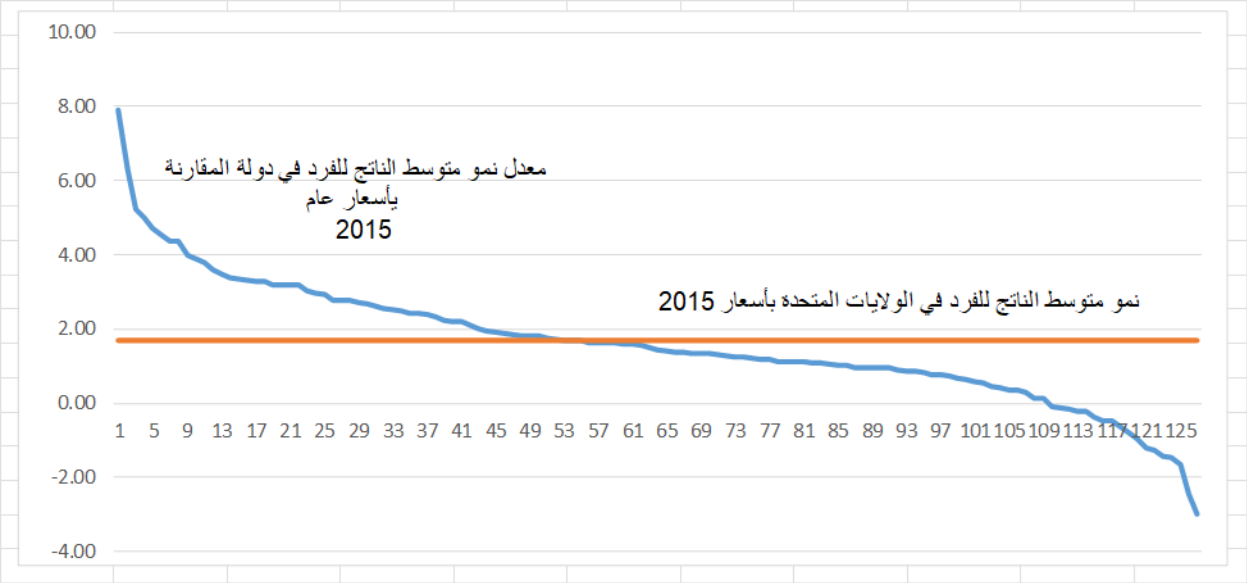

تسلسل العراق 61 ، وتركيا 17 ، والصين 1.

دراسات ذات علاقة

Guo, Yuan-Yuan, and Han, Xiao-Pu, The degree of economic development pattern of economy, Journal of Physics: complexity, 16 April 2024.

Jaumotte, Florence, et al, Asia Rising: Patterns of Economic Development and Growth, World Economic Outlook, September 2006.

Brühl, Volker, The economic rise of China – an analysis of China's growth drivers, International Economics and Economic Policy (2025) 22:16.

Lin, Justin Yifu, and Rosenblatt, David, Shifting patterns of economic growth and rethinking development, Journal of Economic Policy Reform, 30 Jul 2012.

Ali, Ahmed Ibraihi, Economic Development in Iraq: A Comparative analysis, CBI, January 2026.

Chenery, Hollis B., and Taylor, Lance, Development patterns: Among Countries and Over Time, Economic Development Report No. 102. June 1968.

Bhattacharyay, Biswa Nath, and Bhattacharyay, Madhurima, Trends and Patterns of Growth, Development, Achievements of China and India: A Comparative Analysis, CESIFO Working Paper No. 5788, March 2016.

عن الكاتب: الدكتور أحمد إبريهي علي/ خبير اقتصادي.

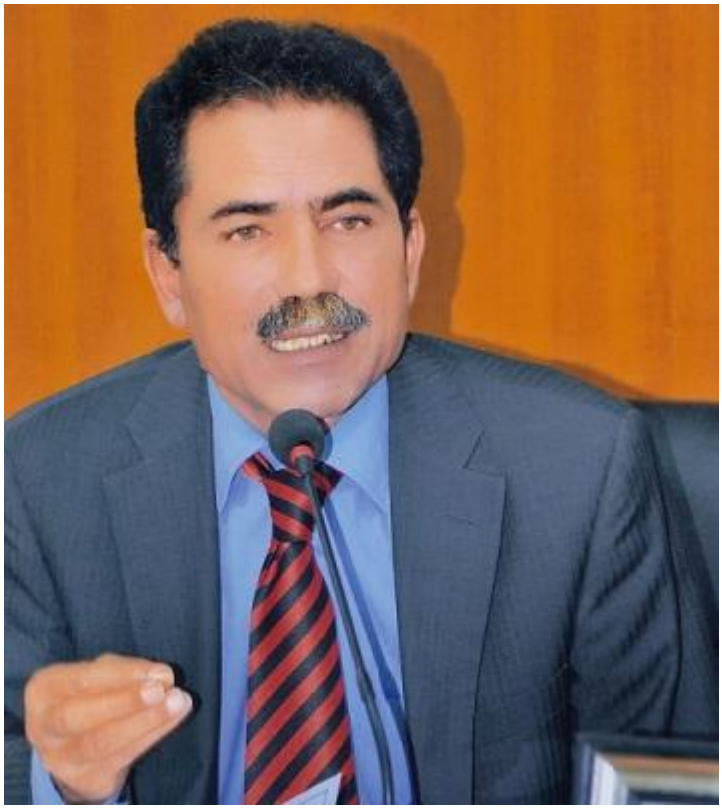

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net

info@iraqieconomists.net

WhatsApp +964 786 629 6600